

الابعاد الاجتماعية لمشكلة السكان في مصر

د. محمد محمد زهرة

تعد الابعاد الاجتماعية لمشكلة السكان في مصر من اخطر الابعاد، أو أنها نتيجة طبيعية لها بل أن بعض هذه الابعاد الإجتماعية ذات تأثير في المشكلة السكانية كالحالة الإجتماعية، إذ أن ارتفاع نسبة من لم يتزوجوا هو قبلة موقوته اجتماعياً وديموغرافياً أيضاً. وقد درس د. صبحي عبد الحكيم النتائج الاجتماعية لمشكلة السكان في مصر ١٩٦٥، وتناول الاسكان والمرافق والمواصلات. (١) وقد إزدادت المشكلة حدة منذ ذلك التاريخ. وسيدرس هذا البحث أثر زيادة السكان على نصيب الأفراد من بعض الخدمات ذات البعد الاجتماعي والتأثير المتبادل بين زيادة السكان وهذه الابعاد.

والموضوعات التي سنتناول هنا :

١ - الاسكان (العشوائيات)

٢ - المرافق (المياه النقيه - الكهرباء - الصرف الصحي)

٣ - الخدمات التعليمية.

٤ - الخدمات الصحية.

الاسكان

أدت زيادة السكان في مصر الاضافه الى عوامل اقتصاديه واجتماعيه

١ - محمد صبحي عبد الحكيم « مشكله السكان في مصر واثارها الاجتماعيه والاقتصاديه » مجله مرآه العلوم الاجتماعيه مارس ١٩٦٦م.

مركبه ومعقده إلى زيادة حدة المشكلة الاسكان في مصر كما وكيفاً، مع تفاوت واضح لابعاد هذه المشكلة في جهات مصر المختلفة، بين الريف والحضر من ناحية، والمحافظات المختلفة من جهة أخرى.

وبصفه عامه تمانى جميع المحافظات من عجز في الوحدات السكانيه بكافه أنواعها ولقد رصد صبحى عبد الحكيم مشكله الاسكان كأحد أشار المشكله السكانيه فى مصر والقاهرة وذلك عام ١٩٦٥، حيث اثار إلى انه رغم رصد أكثر من ٦٢ مليون جنيه باسعار تلك الأيام فى الخطه الخمسيه الأولى لإنشاء أكثر من ٧٨ الف مسكن الا أن أزمة المساكن لاتزال على اشدها. (١)

وبالطبع فإن المشكله اصبحه أكثر استحكماً واصبحه أحدى النتائج التقليديه لمشكله زياده السكان فى الريف والحضر، وقد اجمعت كل الدراسات على وجود عجز فى سوق الاسكان نتيجة لاختلال العلاقة بين العرض والطلب ، وإذا كانت لمشكله الاسكان أسباب متعدده، تشريعيه واقتصاديه واجتماعيه وسياسيه وديموغرافيه الا أن جانباً هاماً فى المشكله وهو جانب الطلب يمثل جانبه الكس «السكان» ومعروف ان الخلل بين العرض والطلب هو اساس المشكله أما جانب العرض فتؤثر فيه العوامل الأخرى مجتمعة.

وفى دراسة لميلاد حنا قدرت احتياجات مصر من الوحدات السكنية عام ٢٠٠٠ بـ ٧٨٥٤٠٠٠ وحدة سكنيه منها ٠٠٠ ر ٤٩٠٢ وحدة فى الحضر و ٢٩٥٢٠٠٠ فى الريف. (٢)

١ - محمد صبحى عبد الحكيم، المرجع السابق ص ١٦.

٢ - ميلاد حنا، أريد سكناً، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٣ - ٣٤.

وقد قدرت اللجنة القومية للاسكان (١٩٧٩) الاحتياجات المعاصرة بنحو ٨٢٠ ألف وحدة سكنية، وقد قدرت الاحتياجات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ بـ ٢٠٠٠ ر ٢٠٧٦٩ وحدة سكنية وبذلك يبلغ اجمالى العجز فى الاسكان حتى عام ٢٠٠٠ بنحو ٣٦٠٠.٠٠٠ وحدة سكنية. (١)

وقد فصلت هذه الدراسات (إحتياجات السكن فى الحضر).

والبالغ ٣٦٠٠ ر ٠٠٠ وحدة سكنية كالتالى :

٨٢١.٠٠٠ وحدة سكنية لمواجهة العجز المتراكم.

٨٥٩.٠٠٠ وحدة سكنية لمواجهة الاحلال والتقادم.

٢٠٠٠ ر ٢٠١٨٠ وحدة سكنية لمواجهة الزيادة المتوقعة فى عدد السكان (٢)

والجملة ٦٦٠٠ ر ٠٠٠ وحدة سكنية.

أى أن أكثر من ٦٥٪ من مشكله الاسكان ترجع لاسباب زيادة السكان كمياً وقد جاءت فى الدراسة انذاك انه بالنسبة للاسكان الريفى «ليست المشكلة نقصاً فى عدد الوحدات المتاحة بقدر ماهى تطور ملحوظ فى تصميم البناء ومواد البناء المستخدمه فى إنشائه وفى وظائف أجزائه، فقد اصبحت المباني الريفية تبنى من نفس مواد بناء المنزل الحضرى» (٣)

١ - وزارة الاسكان . السياسة القومية للاسكان القاهرة ١٩٧٩ ص ٤

٢ - المرجع السابق ص ٥

٣ - المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية. المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع

المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ مجلد الاسكان. القاهرة ١٩٨٥ ص ١ - ١٠.

وبعد مرور نحو ١٠ سنوات على هذا التحليل والتشخيص للمشكلات يمكن القول بأن الريف المصرى يعانى من مشكلة اسكان خاصة فى القرى المتاخمة للمدن الكبرى المتوسطة والقرى التى تدخل فى كربون المدن بصفه عامه، وذلك لاسباب زياده السكان وهجرة سكان المدن الى المتنفس الطبيعى وهو الريف المجاور من ناحية، واسكن الاسر الجديده المتكوته فى المدن وقد أدى ذلك الى نشأه المشوآتياى التى اثرت سلبا على نواحي عبيده.

ويشار الى أن الدراسة قد حددت احتياجات السكن المستقبلى بناء على معدلات الزيادة السكانية فقط أى المطلوب توفيره بصرف النظر عن الاحلال أو التراكم السابق، فهناك تقدير للمطلوب ، بافتراض معدلات الزيادة السكانية بين تعدادى ٦٦ / ١٩٧٦ (٢٣٪) ومنه يتضح ان اجمالى المطلوب حتى سنة ٢٠٠٠ (١٩٧٦ - ٢٠٠٠) ٢٤٢٠.٠٠٠ وحدة سكنيه منه نحو ٦٠٠ الف وحدة سكنيه بالقاهرة فقط ، نحو ٣٦٠ الف وحدة سكنيه بالاسكندريه ، اى أن المحافظتين معا تحتاجان اقل قليلا من مليون وحدة سكنيه^(١)

ومن المعروف أن معدل الزيادة قد ارتفع من ٧٦ / ١٩٨٦ ثم انخفض معدل الزيادة السنويه تدريجياً لكن لده محدوده بين الفتره الزمنيه للتقدير، ومعنى هذا أن الاحتياجات تزيد على هذا التقدير، ويلاحظ احتياجات الحضر المتزايدة وهناك فرض أن تتجب كل اسره فردين اثنين وهنا يصبح المطلوب للفترة ٧٦ - ٢٠٠٠ ١٨٩٧.٠٠٠ وحدة سكنيه ولكن هذا التقدير قد يصعب قبوله على الأقل حتى عام ٢٠٠٠ وإن كان التقدير السابق للنمو ٢٣ يصلح كتقدير للفترة ١٩٩٤ / ٢٠٠٠.

١ المرجع السابق، ص ٤٨.

جدول (١)

عدد الشقق المطلوبة في محافظات الجمهورية
في المدة ٨٥ - ٢٠٠٠ بفرض انجاب فردين للاسرة

١٩٩٥ ٢٠٠٠	١٩٩٠ ٢٠٠٠	١٩٨٥ ٢٠٠٠	المحافظات	المطلوبة الفترة		عدد الشقق	المحافظات
				١٩٨٥ ٢٠٠٠	١٩٩٥/٩٠		
٤	٧	٩	المنيا	٥٠	٧٩	١٠٦	القاهرة
٤	٦	٩	اسيوط	٤٧	٦٠	٦٩	الاسكندرية
١	٣	٥	سوهاج	٥	٦	٧	بورسعيد
٢	٤	٦	قنا	٥	١٢	١٢	السويس
١	٣	٤	اسوان	٢	٣	١٣	دمياط
٣	٣	٤	البحر	٦	٩	١٢	الدقهلية
				٧	٩	١٢	الشرقية
٢٦٩	٢٥٤	٤٢٢	جملة	٢٦	٢٨	٢٩	القليوبية
				٤	٥	٦	كفر الشيخ
				٧	١١	١٥	الغربية
				٢	٣	٥	المنوفية
				١١	١٤	١٦	البحيرة
				٦	٦	٧	الاسماعيلية
				٧١	٧٤	٧٤	الجيزة
				٢	٤	٦	بنى سويف
				٣	٥	٦	الفيوم

المصدر : المرجع السابق . ص ٥٢.

أما في حالة تناقص المواليد بمعدل ٢٪ سنوياً فالمطلوب توفيره من وحدات سكنية تبلغ ١٤٩٥٠٠٠ ر ١ الف وحدة سكنية حتى عام ٢٠٠٠ وفي كل الأحوال فإن احتياجات القاهرة والجيزة والمحافظات الحضرية الأخرى وتزيد على المرتبطة بالقاهرة الكبرى يزيد على ٥٠٪ من الاحتياجات المستقبلية.

وفي تقرير لمجلس الشورى قدرت الاحتياجات في المساكن (١٩٨١)

٦٠٠ الف وحدة للاحتلال محل المساكن غير المعدة.

٧٠٠ الف وحدة للمساكن الأيلة للسقوط

٤٠٠ الف وحدة لتخفيض حدة التزام.

١٧٠٠ ر ١ وحدة

كما قدرت اللجنة الاجتماعية بالمجلس عدد الوحدات السكنية المطلوبه مستقبلاً حتى سنة ٢٠٠٠ لمواجهة اطلب وزيادة السكان بـ ٢٠٠٠ ر ٢٤٨١ وحدة جديدة بالإضافة الي ٢١١ الف مسكن تقريباً للاحتلال محل المساكن الأيلة للسقوط وتكون جملة الإحتياجات المستقبلية ٢٦٩٢ مليون وحدة سكنية، على ذلك تصور اللجنة (١٩٨٣) عدد الوحدات المطلوبه الحاليه والمستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ بـ ٤٩٢ مليون وحدة سكنية^(١) ، وقد قدرت اللجنة الاحتياجات الكلية بناء على أنواع المسكن على النحو التالي : (جدول رقم ٢)

١ - مجلس الشورى - تقرير لجنة الخدمات - سياسة الاسكان، القاهرة

جدول (٢)

الاحتياجات حسب نوع المسكن الاحتياجات بالالف مسكن

الاحتياجات	اسكان ريفي	اسكان متوسط	فوق المتوسط	اجمالي
احتياجات حالية	١٤٠٠٠	٣٠٠	-	١٧٠٠
احتياجات مستقبلية	١٨٨٤	٦٧٣	١٣٥	٢٦٩٢
اجمالي الاحتياجات	٢٢٨٤	٩٧٣	١٣٥	٤٢٩٢
%	٧٥	٢٢	٣	١٠٠

المصدر : تقرير مجلس الشورى سياسة الإسكان ١٩٨٣ ص ١١ .

ويوضح الجدول السابق أهمية العجز في سوق السكن للطبقات الشعبية وفي الريف، حيث يتحقق جانب كبير من الزيادة السكانية، وأسنا بصدد الحديث عن الأبعاد الاجتماعية الخطيرة للمشكلة السكنية في مصر والتي اتضح ان جانب كبير منها يعود على المشكلة السكنية.

العشوائيات

نتج من زيادة السكان المرتفعه وعدم مواكبة زيادة المساكن لهذه الزيادة السكانية الاتجاه نحو الاسكان غير المخطط حيث لجأ السكان إلى تلك الصورة من الاسكان في اطراف المدن ثم تسربت تدريجياً إلى ضواحيها ثم الى داخلها ونظراً

لعدم تخطيط هذه المناطق، فقد اقتضت الخدمات والمرافق الاساسيه بل احياناً الخدمات الصحية والامنية والتعليمية والنقل واصبحت لها خصائص اجتماعية واقتصادية متفينة. (١) . وقد قدرت الخطة الخمسية الثالث للدولة ان هناك نحو ٤٤ مليون نسمة يقطنون العشوائيات عام ١٩٨٦ او يبلغ هذا العدد حسبدراسة مجلس الشورى نحو ٧ ملايين نسمة ١٩٩٢ وتتوزع العشوائيات اساساً فى عشر محافظات يوضحها الجدول التالى رقم (٢) ويبلغ عددها ٤١٥ منطقة ويوجد فى القاهرة والجيزة منها ١١٠ منطقة ويسكنها حوالى ١٧ مليون نسمة فى ساحه تزيد على ٧٥ كم مربع وكثافات سكانية عالية تزيد على ٢٤٠ الف نسمة /كم^٢ فى بعض المناطق ويوجد فى القليوبية ٦٠ منطقة عشوائية معظمها فى نطاق القاهرة الكبرى اى ان عدد المناطق العشوائية فى القاهرة الكبرى ١٧٠ منطقة ويوجد فى الوجه القبلى نحو ٢٠٠ منطقة عشوائية بينها فى اسيوط ٤٩ منطقة، بنى سويف ٤٦ ، سوهاج ٢٤ منطقة واهذا دلالة الاجتماعية الخطيرة بالاضافة الى دلالات فى التنمية.

وفى تقرير مجلس الشورى المذكور اشار الى ان من اسباب زيادة العشوائيات تأخر حل مشكلة الاسكان التى كان من اسبابها زيادة حده الطلب على المساكن لارتفاع معدل نمو السكان، كذلك نقص الاستثمارات الموجهه للاسكان (٢) وغنى عن البيان الابعاد المختلفة السلبية للعشوائيات فى المجتمع. (٣)

١ - مجلس الشورى، لجنة الخدمات، العشوائيات، القاهرة ١٩٩٤.

٢ - المرجع السابق ص ١٩.

٣ - راجع فى اسباب ونتائج العشوائيات واثر الزيادة السكانية وخصائص السكان فى تفاقم المشكلة. المرجع السابق ص ٢٧ - ٢٩.

جدول (٣)

بعض الخصائص السكانية للمناطق العشوائية

المناطق	المناطق العشوائية		المساحة التقديرية للمناطق العشوائية كلمتر مربع	الكثافة السكانية للمناطق العشوائية نسمة كلمتر مربع
	العدد	إجمالي السكان (نسمة)		
القاهرة (أ)	١٢	١١٢٩٨٧	٠.٤٦٤	٢٤٣٦٦
(ب)	٦٧	٢٠٨٠٦٠٠	٢٧,٢٩٨	٧٦٢١٧
(ج)	٩	٢٤٩٠٠٠	٤	٨٠٠٩١
الجيزة	٣٢	١٣٩٨٠٠٠	٤٤,٠٥٨	٣١٧٣٠
القليوبية	٦٠	٦٨٦٣٥٠	٢٠,٠٠٠	٢٤٢١٧
الاسكندرية	٤٠	١١٦٢٧٥٠	٢٤,٨٤٣	٣٣٣٧١
الفيوم	٢٨	٩٩٨٥٣	٤	٢٢١٨٩
بنى سويف	٤٦	١٤٤٧٧٠	٩,٣٠	١٥٥٦٦
المنيا	٣٠	٢٧٣٠٠٠	٧,٤٦	٣٦٥٩٥
السيوط	٤٩	٤٠١٠٠٠	٦,٠٩	٦٥٨٤٥
سوهاج	٢٤	٢٨١١٨٠	٢,٠٢٨	١٢٥٤٧٠
قنا	٨	٢٢٧٠٠	٥,٧٥	٣٩٤٧
إجمالي	٤١٥	٧.١٢١٩٠	١٦٧,٣٠١	٧٨٩٦٤

المصدر : مجلس الشورى، لجنة الخدمات، تقرير العشوائيات ، القاهرة سنة

١٩٩٤ م

المرافق

إذا انتقلنا الى بعض الموضوعات المرتبطة بالإسكان وهي المرافق، حيث يمكن ادراك العجز الكبير الذى يوجد فى هذه المساكن، وقد رصد صبحى عبد الحكيم فى دراسته المشار اليها، الابعاد الخطيرة لمشكلات المياه والمجارى والكهرباء فى القاهرة بصفة خاصة، رغم رصد الميزانيات الكبيرة باسقاط تلك الايام لهذه المرافق^(١) وبالطبع يرجع ذلك إلى آثار زيادة السكان والعشوائيات ومياه الشرب.

تعد مياه الشرب من أهم المرافق الحيوية للسكان، وحسب تعداد ١٩٧٦ قدرت عدد المباني الملتحقة بشبكة عامه حوالى ٧١٨٥ الف مبنى بنسبة ٤٨٪ من جملة المباني فى الجمهورية، بينما يوجد ٧٦٥٦ الف مبنى بنسبة ٥٢٪ من جملة مباني الجمهورية لايتوافر لها مصدر مياه الشبكة العامة.^(٢)

وهذا يوضح خطورة هذا العجز لأن مياه الشرب ترتبط بصحة السكان، وبقاء البيئة أو تلوثها مما يؤثر سلباً وإيجاباً على الصحة العامة والبيئة. وقد انفقت الدولة استثمارات كبيرة فى مجال المياه، فقد انفقت فى عام ١٩٧٦ نحو ٤٥ مليون جنيه فى القاهرة وحدها (بالاسعار الجارية) وفى عام ٧٩ بلغ المنفق على مياه الشرب ٦٢ مليون جنيه، إرتفعت الى ١٠٩ مليون جنيه عام ١٩٨١^(٣)

وفى القاهرة الكبرى بلغ عدد المنتفعين بالمياه النقية ٧٧١٨٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٩، وكانت الفترة ٦٠-١٩٧٩ هى الفترة التى شهدت توصيل المياه لأكبر عدد ممكن من السكان، زاد عدد المنتفعين عام ١٩٧٩ نحو ٢٠٠ و٧١٨٠٠٠ نسمة، وشهدت

١ - محمد صبحى عبد الحكيم، مرجع سبق ذكره . ص ١٦ - ١٧ .

٢ - المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية (١٩٨٥) مجلد الاسكان . ص ٦٣٨ .

٣ - المرجع السابق ص ٦٤٠ .

منطقة القناة والمنطقة الاخرى فى مصر تععم مياه الشرب.(١)

وهناك محطات تمد سكان الحضر والريف على السواء بحاجتهم من المياه وبالنسبة لمشروعات مياه الشرب من الريف، فقد بلغ عدد المنتفعين بمياه الشرب من سكان الريف ... ر ١٧٠٠ نسمة بنسبة ١١٪ من سكان الريف عام ١٩٥٢ بواقع ٢٠ لتر / يوم للفرد، زادت خلال الفترة ١٩٧٠/٥٢ إلى ١٨ مليون نسمة وزاد نصيب الفرد إلى ٣٥ لتر/ يوم (٢)

وفى عام ١٩٧٩ كانت جميع قرى دمياط وكفر الشيخ والفيوم تتصل بمحطات المياه الاقليمية ، اما فى المحافظات الريفيه فيمكن تقسيمها الى مجموعتين المجموعه الاولى وتشمل محافظات الدقهليه والشرقيه والغريبه والبحيره وبنى سويف واسوان وبغدى اجزاء من الريف بمياه تنتجها محطات مياه اقليميه او مرشحه ، أما الاجزاء الباقية فتعتمد على الابار الجوفيه .

المجموعه الثانيه وتشمل محافظات القليوبيه والمنوفيه والجيزه والمنيا

واسيوط وسوهاج وقنا تعتمد على المياه الجوفيه لامداد الريف بمياه الشرب .

وهناك بعد آخر بالنسبة لتوفير مياه الشرب وهو وجود مصدر المياه داخل المسكن ، فقد وجد أن ٧٠٪ من منازل القاهره ، ٧٩٪ من منازل الاسكندريه تتمتع بمصدر مياه داخل المسكن ، أما باقى الوحدات السكنيه فلها مصادر اما داخل المبنى أو خارجه ، وبالقاهره ٢٪ من المساكن ليس لها مصدر مياه نظيه .

١ - المركز القومى للبحوث الاجتماعيه والجنائيه. المسح الاجتماعى - مجلد الصحه

القاهره ، ١٩٨٥ . ص ٢٤ وما بعدها .

٢- المرجع السابق. ص ٢٦ .

أما في الريف فإن ٤٪ فقط لديهم مصدر مياه داخل الوحدة السكنية، ٣٦٪ ليس لديهم مصدر مياه نقي داخل المبنى أو خارجه ، ٥٨٪ مصدر مياه خارج المبنى^(١) ويوضح الجدول التالي نسبة المنتفعين بمياه الشرب في تعداد ١٩٨٦ .

وقد بلغ اجمالي المساكن في مصر في تعداد ١٩٨٦ ، ١٧٢٨٧٣٢٢ مسكن منها ٧١١٢٩٩٢ مسكنا تصل الشبكة العامة أى أقل من ٨٠ ٪ من المساكن ، أما الحضر فقد بلغ عدد مساكنه ٢٣٠٢٣٠٨٩٤ر٤ مسكنا منها ٢٨٥٢٣٨٤ر٤ مسكنا متصلا بشبكة المياه العامة أى نحو ٩٠٪ من المساكن وفي الريف بلغ عدد المساكن ١٤٣٧٠٥ر٥ مسكنا منها ٧٠٧٤٨٧٤ر٢ مسكنا متصلا بالشبكة العامة أى أقل من ٤٠٪^(٢) وهذا يوضح التدهور السرى في هذا الجزء رغم الاستثمارات الداخلية والخارجية الهائلة لهذه المشروعات ، ولعل زيادة السكان من الاسباب الرئيسيه لهذه المشكله .

ويوضح الجدول التالي رقم ٤ النسبه المتووه للمنتفعين من حنفيات داخل المنازل في المحافظات الريفيه في مصر .

-
- ١ - المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية. مجلد الإسكان . ص ٦٢٠ .
 - ٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . النتائج النهائية لتعداد ١٩٨٦ اجمالى الجمهورية . القاهرة ١٩٨٦ ص ٥٢ .

جدول رقم (٤)

النسبة المئوية للمنتفعين بصفة عامه والمنتفعين من حنفيات

داخل المنزل ١٩٨٦

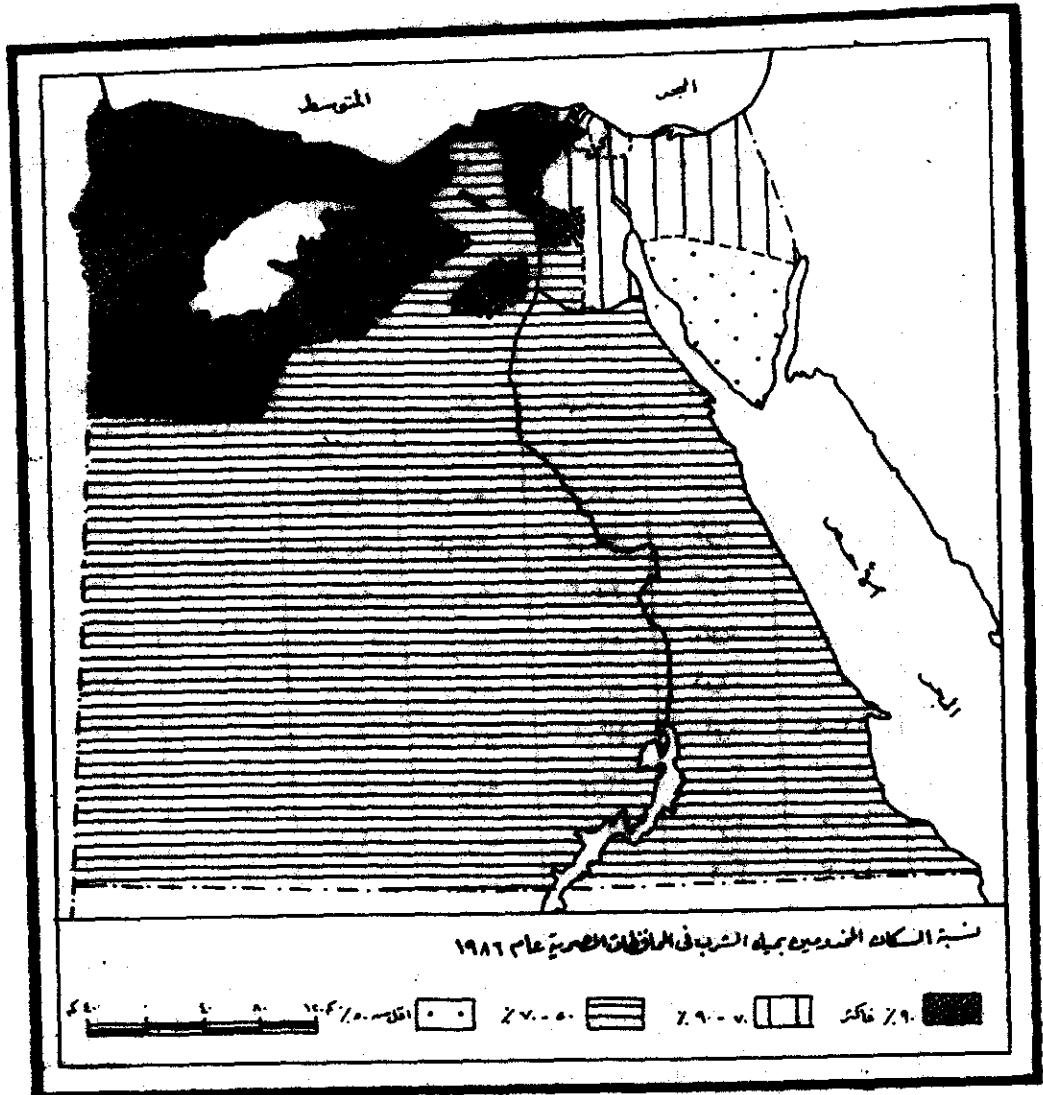
المحافظات	النسبة المئوية للمنتفعين بصفة عامه نظرياً			النسبة المئوية للمنتفعين من حنفيات داخل المنزل		
	حضر	ريف	جملة	حضر	ريف	جملة
دمياط	١٠٠	٩٠ر٤	٩٢ر٩	٨٤	٣٦ر٩	٤٩
الدقهلية	١٠٠	٨٧ر٤	٩٠ر٤	٧٨ر١	١١ر٠	٢٧ر١
الشرقية	١٠٠	٨٤ر١	٨٧ر٢	٦٤ر٥	٢ر٧	١٥ر٢
القليوبية	١٠٠	٩٢ر٢	٩٥ر٥	٣٦ر٨	٦ر٩	١٩ر٠١
كفر الشيخ	١٠٠	٨٧ر٥	٩٠ر٩	٥٨ر٩	٤ر٠	١٥ر٤
الغربية	١٠٠	٩٥ر٨	٩٧ر٢	٧١ر٢	٤ر٣	٣٦ر٧
المنوفية	١٠٠	٩٤ر٢	٩٥ر٤	٤٤ر٢	٤ر٢	١٢ر١
البحيرة	١٠٠	٨٠ر٠	٨٥ر٤	٥٤ر١	٥ر٨	١٨ر٧
الجيزة	١٠٠	٨٧ر٦	٨٨ر٨	٥٨ر٥	١١ر١	١٥ر٧
بنى سويف	١٠٠	٨٦ر٥	٨٩ر٩	٤٣ر٨	١ر٢	١١ر٨
الفيوم	١٠٠	٩١ر٢	٩٣ر٤	٤٣ر٤	٢ر٠	٢ر٠
المنيا	١٠٠	٧٤ر٧	٨٠ر٠	٤٦ر٩	٢ر٠	١١ر٤
اسيوط	١٠٠	٨٠ر١	٨٥ر٦	٥٠ر٧	٢ر١	١٦ر٣
سوهاج	١٠٠	٧٦ر٨	٨١ر٧	٥١ر٢	٢ر٧	١٣ر٧
قنا	١٠٠	٨٤ر٨	٨٨ر٢	٤١ر٢	٢ر٨	١٢ر٤
اسوان	١٠٠	٨٦ر٥	٩١ر٥	٤٧ر٨	٧ر٢	٢٢ر٢

المصدر : من حساب الباحث اعتماداً على تعداد ١٩٨٦

ويتضح من هذا الجدول أن المنتفعين بصفة عامه في الحضر تبلغ نسبتهم

١٠٠٪ ، أما في الريف فالنسبة أقل بل تتدنّى الى ٧٤ر٧٪ ، في ريف المنيا ، وهي

عامه ٨٠٪ في نفس المحافظه اما النسبة المئوية للمنتفعين داخل المنازل ، فالنسبة



(٥٦)

في المدن تصل الى ٤١,٢٪ فقط في محافظه قنا ، وفي الريف ٢٪ في محافظه المنيا في حين ان النسبه العامه للخدمات داخل المنازل تصل الى ١١,٤٪ داخل المنازل . وهي نسب منخفضه للغاية ، وقد ثبت انتشار الامراض الطفيليه لدى السكان الذين لا يتمتعون بشبكه مياه داخل المنازل (١) .

وفي تقديرات لعامي ١٩٩١ و عام ١٩٩٢ ، يقدر ان ٨٠٪ من السكان يحصلون على مياه نقيه وان ٢٠٪ من السكان يحصلون على المياه من المضخات رغم الجهود المبذوله من أجل زيادة كفاءة هذه الخدمه (٢) وان ٩٩٪ من الاسر في القاهره والاسكندريه يحصلون على مياه الشرب من انابيب في حين تصل هذه النسبه الى نحو ٦٠٪ في ريف مصر ، وتصل النسبه الى نحو ٩٠٪ في حضر الوجه القبلي (٢) .

A - Central Agency for Public Mobilization and Statistics - ١
(CAP MAS) Pregnancy Wastage and Infant Mortality in
Egypt, 1980. Population Studies and Resea rch Center,
Cairo, 1988.

B -Ishak, M. Exploiring the rale of Environment on Mor- - ٢
bidity and Mortality in Egypt. C.D.C. 23 rd.
Annual Seminar, 1993

Sayed H. etal. Egypt Demographic and Health Survey,
1988. Colobmia, Maryland, National Population Coun
cil and Institute For Resources Development 1989.

Ishak, M.C. The Development of Housing Characteristics - ٣
in Egypt, An Environmental Out look. Cairo. C.D.C
1994 . P. 7.

وتقدر الاسر التي تحصل على مياه نقيه من أنابيب بشكل أو بآخر ٦٤٨٪ من اجمالى السكان عام ١٩٩١ فى حين أن النسبته كانت ٦٥ ٪ عام ١٩٨٠ ويرجع ذلك للزيادة فى احجام السكان وعدد الاسر فى المناطق العشوائيه (١) .

الصرف الصحى

يعتبر من أهم المرافق لماله من أثر على الصحة والمفروض أنه يرتبط شبكات الصرف الصحى بشبكات المياه العامة، وبمصادر المياه داخل المنازل، ويزيد الطلب عليه كلما ارتفع الوعى الصحى وزاد الاستهلاك والماء، وذلك لتحسين البيئه ورفع المستوى الصحى والاجتماعى للمواطنين، وتقوم الحكومة بتخصيص مبالغ كبيرة للصرف الصحى أخرها شبكة الصرف الصحى بالقاهرة الكبرى، التى رصد لها ما يقرب من اربعة مليارات جنيه نظراً للضغط الكبير عليها لاذى يسببه زيادة السكان وزيادة الاستخدام . وقد بلغ ماصرف على مشروعات المجارى ٢ مليون جنيه (مليوناً جنيه) عام ١٩٥٢ ارتفع الى ١٥٩٠ مليون جنيه عام ٨٤/٨٠ باستثناء مشروع الصرف الصحى بالقاهرة الكبرى. وقد زاد عدد المنتفعين بالصرف الصحى من ٢٠٢ مليون نسمة عام ١٩٥٢ الى ٦٠٨ مليون نسمة عام ١٩٧٠ ثم الى ٧٠٢ مليون نسمة عام ١٩٧٦ أى بنسبة ٤٥٪ من سكان الحضر ائذاك مع مراعاة ان هذه الزيادة رأسية وافقية أى يدخل فى حسابها السكان المتزايدين فى منطقة الخدمة ثم فى المناطق الجديدة.

وفى القاهرة يتبع الجهاز التنفيذى لمشروعات مجارى القاهرة الكبرى محطتان ومزمرتان تتلقون فيها عملية تنقية المجارى بسعة ٦٢٥٠٠٠ م^٣ / يوم بينما الكمية الواردة ٠٠٠ ر ٨٠٠ ر ١ م^٣ / يوم، وقد أدى هذا إلى أن ٦٠٪ من مياه المجارى تصرف بدون تنقية و ٢٥٪ تعالج جزئياً و ١٥٪ تعالج كاملة ويقدر عدد السكان المنتفعين بمرفق المجارى فى عام ١٩٧٦ بحوالى ٨٤ مليون نسمة (و ٦٤٪

من السكان) وجرى حالياً تنفيذ مشروعات جديدة وتوسيع مشروعات قائمة، بهدف رفع قدرة المرفق الى ٠٠٠ ر ٢٢٥٠ م / يوم.

وفي الاسكندرية تبلغ نسبة السكان الموصلة منازلهم بشبكة المجارى ٥٢٪ من جملة سكان المدينة كما تبلغ كمية مياه المجارى التى تستوعبها الشبكة حالياً مايزيد قليلاً على نصف مليون م^٣، وكانت الاسكندرية تنقسم إلى ثلاثة مناطق الوسطى وتحسب مخلفاتها فى البحر عند قايتباى بدون معالجة، والشرقية تعالج مخلفاتها وتصرف فى بحيرة مريوط والغربية ويقترح لها محطة تنقية صرف الى مريوط ولكن المشروع الجديد يصرف بالبحر المتوسط. ويوضح الجدول التالى رقم ه ايضا الموقف الحالى لمشروعات الصرف الصحى فى الجمهورية (المحافظات المخزومة والمحرومة. سنة ١٩٧٦).

جدول رقم (٥)

مواقف المحافظات من الصرف الصحى

مشروعات الصرف الصحى						البيان
الجملة		المحرومة		المخزومة		
العدد	%	العدد	%	العدد	%	
١٠٠	٢٦	٢٠٨	٨	٦٩٢	١٨	عدد المحافظات
١٠٠	١٦٨	٨٧٥	١٤٧	١٢٥	٢١	عدد المدن
١٠٠	٢٠	٢٠	٤	٨٠	١٦	اكثر من ١٠٠.٠٠٠
١٠٠	١٢٧	٩٦٨	١٢٢	٢٢٢	٤	١٠٠.٠٠٠ - ١٠.٠٠٠
١٠٠	١٦	٩٢٧	١٥	٦٢٥	١	١٠.٠٠٠ - ٢.٠٠٠
١٠٠	٥	١٠٠٠	٥	-	-	اقل من ٢.٠٠٠
						عدد السكان فى ١٩٧٦
	١١١٥٠٢٥٤	٤٤٨٠	٤٨٢٥٤	٥٥٢	٧٢٦٨١٠٠	مدن بها مشروعات
	١٦١٨٢٧٨٧	٥٠٠	٨٩١٥٦٨٧	٤٤٦	٧٢٦٨١٠٠	جملة الحضر
	٢٨٥٠٠٠٠٠٠	٨١٠	٢١٢٣١٩٠٠	١٨٩	٧٢٦٨١٠٠	جملة

المصدر / المسح الاجتماعى الشامل : مجلد الصحة / ص ٤٢

ويتضح مما سبق قصور مرفق الصرف الصحي، ويتزايد هذا القصور مع زيادة السكان وباستمرار عدم كفاية الاستثمارات في هذا المجال لنمو السكان وزيادة عدد العشوائيات.

وتوجد في مدن القناة عمليات تنقية المجارى ففي بورسعيد ٦٥٪ من السكان منازلهم موصلة بشبكة المجارى وتصرف في بحيرة المنزلة، وفي السويس ٥٢٪ من السكان منازلهم موصلة بالشبكة وتصرف في مزرعة المجارى وخليج السويس وفي الإسماعيلية حوالى ٥٠٪ من السكان منازلهم موصلة بالشبكة ويصرف الى بحيرة التمساح^(١) أما بقية انحاء الجمهورية، فإن شبكات المجارى تقتصر على عواصم المحافظات، بالإضافة الى مدينتى المنه الكبرى وكفر الزيات بمحافظة الغربية.^(٢)

ونظراً للزيادة السكانية المستمرة والتوسع العمرانى فإن هذه العمليات تستوجب كميات من مياه المجارى أكثر من سعتها التصميمية (حوالى ٢ اضعاف كما أن نسبة السكان المنتقمين ٢٠ ٥٥٪ وتبلغ نسبة السكان المحرومين من هذه الخدمة بالمدن التى بها مشروعات ٨ ر ٤٤٪ وعلى مستوى الجمهورية (حضر وريف) تصل الى ٨١٪ وذلك أن القرى المصرية لاتوجد بها عمليات صرف^(٣)

وتقوم الحكومة حالياً ١٩٩٤- بإعداد شبكة صرف صحى بكل المدن المصرية وينتظر أن تستكمل عام ١٩٩٧.

١ - المسح الاجتماعى الشامل. مجلد الصحة. ص ٤٠.

٢ - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية . المسح الاجتماعى الشامل. مجلد الصحة. ص ٤١.

٣ - المرجع السابق ص ٤٣.

ورغم أهمية الصرف بيئياً وصحياً، فإن هناك نسبة من السكان ليس لديها صرف صحي، بأى شكل من الأشكال وفي المحافظات الحضرية تبلغ نسبة من لديهم امكانيات صرف صحي (١٩٩٠) وبأى شكل من الأشكال ٩٩٪ وكذلك في حضر الوجه البحري، أما في ريف الوجه البحري ٨ و ٩٥٪ وتتنخفض النسبة إلى ٨٣٪ في ريف الوجه القبلي^(١)

الكهرباء

بذات الحكومة جهود هائلة في مجال توصيل الكهرباء إلى كل أجزاء مصر من خلال المحركات الكهربائية من السد العالي والمحطات الحرارية وكان مشروع كهربة الريف من أهم المشروعات التي نفذتها الحكومة لتوصيل الكهرباء إلى كل مكان في مصر، نظراً لزيادة السكان فقد تحملت الحكومة عبئاً كبيراً لتوصيل الكهرباء لهذه الجهات في مصر، وقد تأثرت الكهرباء بزيادة السكان من حيث زيادة الاحمال وانقطاع التيار عن بعض الجهات في فترات من اليوم، وكان من الممكن تعميم الكهرباء في مصر لولا عبء الاحمال الناتجة عن زيادة السكان وقد اشار د. صبحي عبد الحكيم في بحثه المذكور إلى آثار ضغط السكان على الكهرباء في القاهرة ١٩٦٥.^(٢)

وحسب نتائج تعداد ١٩٨٦ هناك نسبة كبيرة من المساكن لاتضاء بالكهرباء حتى في المحافظات الحضرية وقد يرجع ذلك إلى المساكن العشوائية التي تم بناؤها بدون رخصه لاسباب تتعلق بزيادة السكان أو بعد هذه المساكن عن الشبكة أو عدم

EL Zanaty, F. etal. (1992) op. Cit. P.25

- ١

٢ - د. محمد صبحي عبد الحكيم (١٩٦٥) مرجع سبق ذكره. ص ١٧.

ومن دراسة الجدول يتضح أن هذه النسبة مرتفعة نسبياً في الحضر فتصل إلى ٩٧,٦٪ في القاهرة، أما في الوجه البحرى فإن اننى نسبة كانت في البحيرة ٧٢,٥٪، كفر الشيخ ٧٤,٧٪ الامر الذى يتطلب اهتماماً بهاتين المحافظتين في الطرف الغربى والشمالى للدلتا، أما في الوجه القبلى فتتدنى النسبة إلى ٦٢,٦٪ في الفيوم و ٧٠,٩٪ في اسيوط ٧٤,٣٪ في سوهاج واهل الامر يتطلب اهتماماً خاصاً بهذه الخدمة للتنمية البشرية وتطور المجتمع.

التعليم

تسمى الدول جامدة لنشر التعليم ومحو أمية سكانها لان ذلك دليل التحضر والرقى، وقد أخذت مصر منذ فترة طويلة بسياسة التعليم الالزامى، أى الزام أولياء الأمور بالحاق ابنائهم في التعليم حتى مرحلة معينة، يتطمون فيها القراءة والكتابة والوصول إلى مستوى تعليمى معين هو نهاية المرحلة الابتدائية فيما مضى، (ست سنوات) والآن ارتفع الالزام حتى تسع سنوات، ومن أجل ذلك كان سعى الدول نحو افتتاح المدارس في كل جهات مصر ريفها وحضرها، بوابها وسهولها وغير ذلك، اذ لاتخلو قرية مصرية من خدمة التعليم، حتى النجوع والمراكز العمرانية صغيرة الحجم والتي لاتسمح اقتصاديات التعليم فتح مدرسة، فانه يراعى أن تكون المدارس قريبة جداً من السكان بدون مشقة ويوضح ماسبق حرص الدولة على مد مظلة الخدمة الى كل السكان، لكي تسمح بتنفيذ قانون الالزام دون مشقة على السكان.

وتأخذ خطة الدولة في بناء المدارس باستمرار لمواجهة تزايد الاطفال في سن المدراس الابتدائية، وتتدرج في بناء المدارس الاعدادية والثانوية وتتوسع في التعليم الجامعى لمواجهة الطلب على هذه المدارس بعد انتهاء المرحلة الابتدائية،

ويزيد الاتفاق على التعليم باستمرار لمواجهة خطة النواة في ذلك المجال.

ورغم ذلك فإن زيادة السكان بمعدلات كبيرة قد تفوق اتفاق الحكومة في مجال التعليم وانعكس على عدة مظاهر وهي :

١ - الأخذ بنظام الفترتين والثلاثة في بعض المدارس في المناطق ذات الكثافات السكانية المرتفعة ومناطق النمو السكاني السريع.

٢ - ارتفاع كثافة الفصول مما يؤثر في كفاءة العملية التعليمية.

٣ - استمرار ارتفاع نسب الأمية.

٤ - استمرار ظاهرة التسرب.

٥ - مشكلة عدم الوصول إلى الاستيعاب الكامل.

٦ - تتكفل بعض هذه المتغيرات بالدراسة التصحيحية لتوضيح اثر زيادة السكان على تلامم بعض المشكلات المتعلقة بالخدمة التعليمية.

الامية في تعداد ١٩٨٦

يوضح بدراسة التركيب التعليمي في مصر في تعداد ١٩٨٦ ومنه يتضح

انخفاض نسبة الامية لتصبح ٣٤٫٢٪ من اجمالي السكان (+ ١٠ سنوات)، أما من يقرأون ويكتبون فقد انخفضت نسبتهم ايضاً إلى ١٣٫٤٪ من إجمالي السكان أي أن الفئتين معاً يشكلان ٤٧٫٢٪ من إجمالي السكان، أما النسبة الباقية وتزيد على ٥٠٪ فتمثل الحاصلين على مستويات تعليمية مختلفة.

ويؤثر في الحالة التعليمية عوامل كثيرة اقتصادية وإجتماعية وديموجرافية وسياسية. وتبلغ نسبة الأمية أديها في محافظتى القاهرة وبيوسعيد ٣١٪ وفي الاسكندرية ٣٣٪، وتزيد النسبة على ٦٠٪ في محافظات كفر الشيخ وبنى سويف والمنيا وسوهاج وقنا حيث تبلغ النسبة ٦٠.٢٪، ٦٣.٢٪، ٦٦.١٪، ٦٤.٧٪، ٦١.٨٪، ٦٤.٧٪، ٦٣.٤٪ على التوالي.

١ - كثافة الفصول:

تفاوتت كثافة الفصول في مراحل التعليم المختلفة، ففي التعليم الابتدائى كانت كثافة الفصل ٢٨٦ تلميذ / فصل عام ١٩٥٢ ثم ارتفع الى ٤١٤ تلميذ فى عام ١٩٧٥ (راجع الجدول المرفق رقم ٧)، ومع زيادة السكان وصلت كثافة الفصل الى ٤٤ تلميذ / فصل وهذا يرجع الى ارتفاع نسبة زيادة التلاميذ (١.٥٧٪ على نسبة الزيادة فى الفصول ٤.٨٪ عام ١٩٨٥). وتشير معظم الدراسات الى أن العدد الامثل ينخفض عن ذلك بكثير، ويقدر فى بعض الدراسات بحوالى ٢٥ تلميذاً للفصل. (١)

وترجع زيادة التلاميذ بالطبع إلى زيادة افواج السكان الداخلية إلى تلك المدارس، ويتوقع ان تزيد المشكله مستقبلاً بعد انخفاض معدلات وفيات الاطفال إلى مستويات دنيا، وهنا يجب على المخطط ومنتخذ القرار أن يأخذ ذلك فى الحسبان.

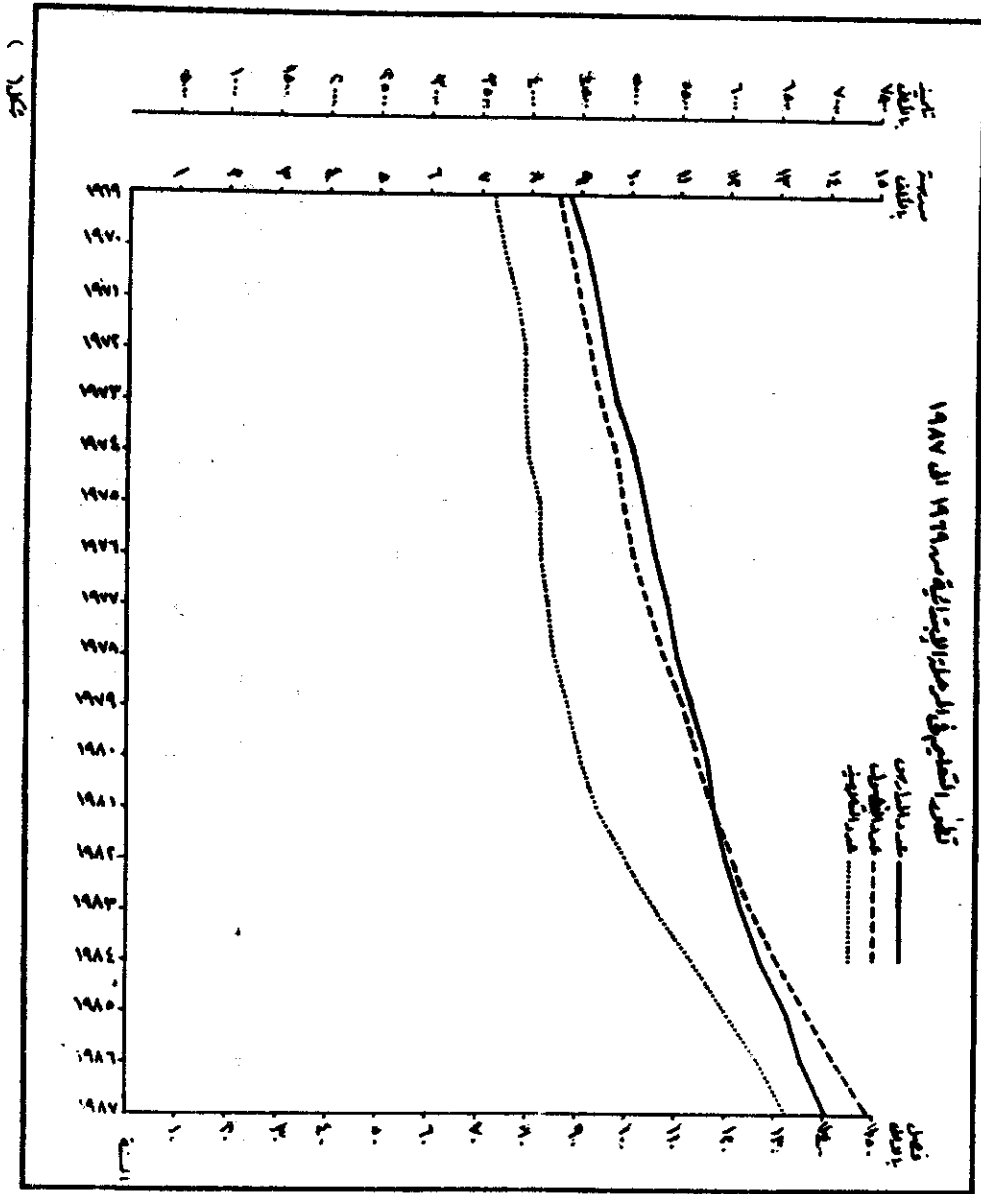
١ - سهير أبو العيتين . تحليل نظام التعليم فى مصر مع محاولة بناء نموذج لتقدير مستوى التعليم . جهاز تنظيم الاسرة والسكان سلسلة التخطيط ايدكاس ٢٠٠٠ دراسة الاثار الاقتصادية والسكانية لاستراتيجيات بديلة للتنمية فى مصر حتى سنة ٢٠٠٠ ، القاهرة ١٩٨١ ص ١٨ .

وقد توجع انخفاض نسبة التلاميذ / لحصل عام ١٩٧٨/٧٧ إلى انخفاض
المضافين عام ٧٣/٧١ بسبب التمبته للحرب.

وتتمكس الزيادة المطلقة فى اعداد الفصول خلال الفترة ١٩٨١/٨٠
١٩٨٨/٨٧ الى اتمام النوله بزيادة اعداد الفصل لمواجهة التوسع والنمو للقبول
بالحلقه الابتدائية من التعليم الاساسى بهدف الوصول إلى الاستيعاب الكامل عام
١٩٨٦، وذلك بعد صدور قانون التعليم الجديد ١٩٨٢/٨١ وهو العام الاول منذ
تطبيق هذا القانون، وقد تم قبول نحو ٩٨٠٠٠ طفل وطفلة فى عام ١٩٨٢/٨١
بالمدرس الرسمية والخاصة والمدارس الأزهرية بنسبة ٨٠٪ من اجمالى عدد
التلاميذ.

وتبلغ اعداد المقبولين فى عام ١٩٨٢ /٨٢ نحو ١٠٢١٠٠٠ ملزم بنسبه
٨٩٢٪ من اجمالى عدد التلاميذ (١) ، ويستتول فى دراسه التسرب والاستيعاب
والعوامل التى تحد من وجود جميع المزمعين فى المدارس.

١ - عزه عبد العزيز سليمان «التقلبات الاقليمية والإستراتيجيات التنميه الاقليمية التعليم
الابتدائى فى مصر، اتجاهاته ومشاكله من المنظورين القومى والائليمى. القاهرة.
معهد التخطيط القومى ١٩٨٧. (مذكرة خارجية رقم ١٤٢٠) ص ٢٥.



جدول رقم (٧)

تطور التعليم في المرحلة الابتدائية (١٩٩١ - ٧./٦٩)

متوسط كثافة الفصل	مجلد	عدد الطلبة		عدد الفصول	عدد المدارس	السنة الدراسية
		بنات	بنين			
٤٣,٣	٣٦١٨٧٥	١٣٧١٩٩٢	٢٢٤١٧٥٨	٨٤٥٧٣	٨٧٥٦	٧./٦٩
٤٢,٥	٣٧٤.٥٥١	١٤٢٢٣٥٢	٢٣١٨١٩٨	٨٨.٥٨	٩١.٠	/٧.
٤٣,٠	٣٨٧٣٢٩٧	١٤٧٣٦٤.	٢٤.٠٦٥٧	٩٠.٢٢	٩٣٢٢	/٨.
٤٣,١	٣٩٨٩١٣٩	١٥١٧.٥٢	٢٤٧٢.٨٧	٩٢٤٦٤	٩٥٢.	/٩.
٤١,٥	٣٩١٩٨٦١	١٤٩٧٨.٩	٢٤٢٢.٥٢	٩٤٣٤٧	٩٧٩٢	/١٠.
٤١,٧	٤.٧٤٨٩٣	١٥٥٦٧٧٢	٢٥١٨١٢١	٩٧٦١٩	١.١٤.	/١١.
٤١,٤	٤١٢.٩٣٦	١٥٨٥٢ ٧٣	٢٥٣٥٦٦	٣٥٩٩٤٧١	١.٣٤٦	/١٢.
٤٠,٨	٤١٥١٩٥٦	١٦١.٤٥١	٢٥٤١٥.٥	١.١٦	١.٥٦٩	/١٣.
٤٠,٤	٤٢١١٣٤٥	١٦٥١٢١٥	٢٥٦.١٣.	١.٤١٨.	١.٨١٨	/١٤.
٣٩,٩	٤٢٨٧١٢٤	١٦٩٧٥.٩	٢٥٨٩٦١٥	١.٧٤.٤	١١.٥١	/١٥.
٣٩,٨	٤٤٣٤٥٥٧	١٧٧.٧١١	٢٦٦٣٨٤٦	١١١٣١٥	١١٣٥٦	/١٦.
٣٩,٨	٤٥٤٨.٥٨	١٨٣٨١٦٥	٢٧.٩٨٩٣	١١٤٢٢٧	١١٦٣.	/١٧.
٤٠,٤	٤٧٤٨٤٤٤	١٩٤١٢٦.	٢٨.٧١٥٤	١١٧٤٦.	١١٧٦١	/١٨.
٤١,٥	٥.٣٦٦.٨	٢.٨٧٨٢٢	٢٩٤٨٧٨٦	١٢١٤٣٧	١٢.١٣	/١٩.
٤٢,٥	٥٣٤٨٩٧٩	٢٢٥٥٧٨٢	٣.٩٣٧٩٣	١٢٥٨٨٧	١٢٣٧٥	/٢٠.
٤٣,٥	٥٦٨.٥٢٨	٢٤٣٢٨١٨	٣٢٤٧٧١.	١٣.٦٨٤	١٣٧٤٤	/٢١.
٤٣,٩	٦.٠٣٨٥.	٢٦.٥.٧١	٣٣٩٧٧٧٩	١٣٦٦٤٩	١٣٢٢٣	/٢٢.
٤٤,٧	٦٣٥٩٩٤٢	٢٧٩.٠٦٣	٣٥٦٩٨٧٩	١٤٢٤٢.	١٣٥٨٨	/٢٣.
٤٤,٥	٦٦٣١٢٦٥	٢٩٣١٤٦٥	٣٦٩٩٨.٠	١٤٨٩٤٢	١٤.٩٦	٨٨/٢٤.
٤٤					١٦٤٨١	٩١/٢٥.

المصدر: وزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصائي سنوات متعددة صفحات متعددة

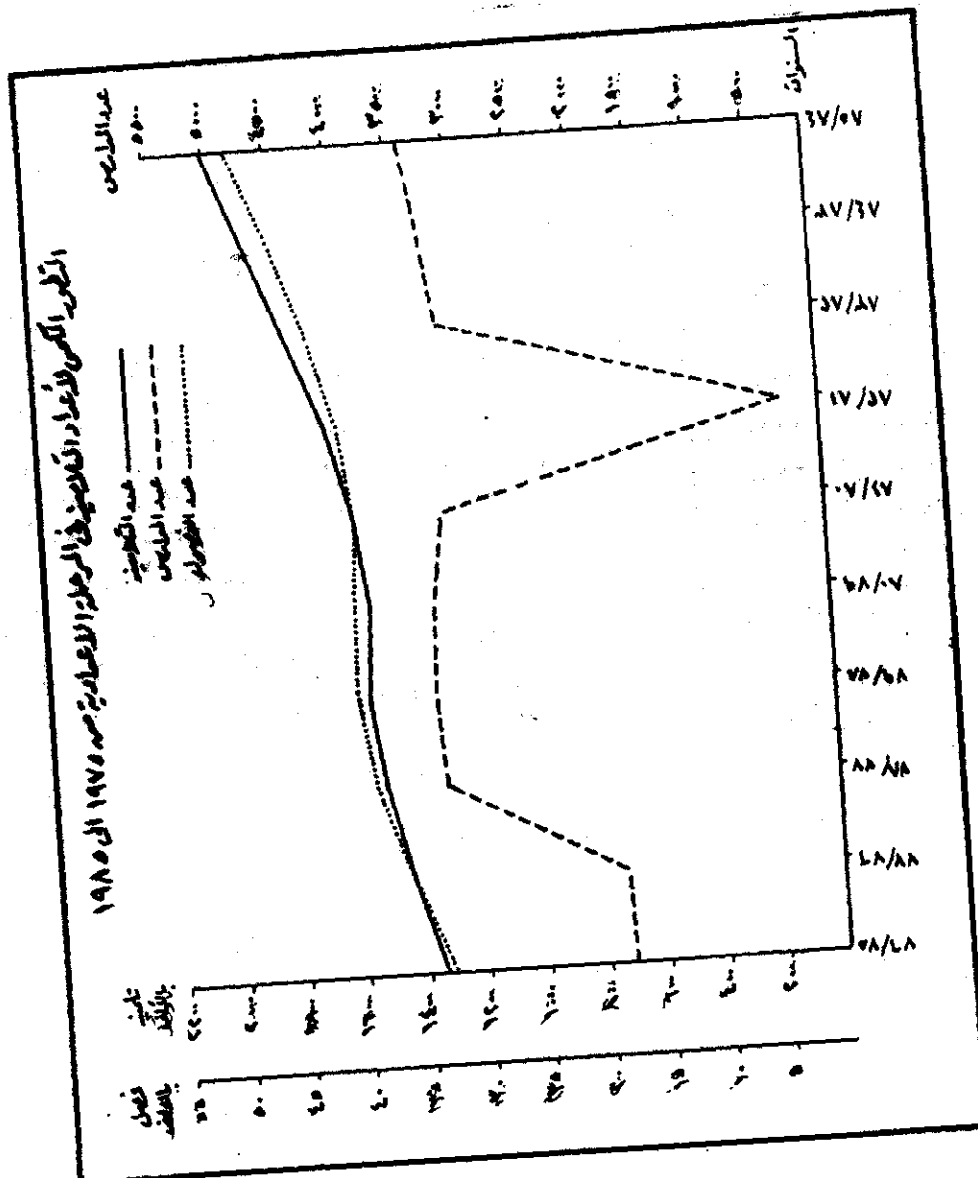
جدول رقم (٨)

التطور الكمي في اعداد التلاميذ والمدارس والفصول بالمرحلة الاعدادية في مصر خلال الفترة من عام ١٩٧٦/٧٥ الى عام ١٩٩١/١٩٩٠

السنات	عدد التلاميذ	نسب الزيادة السنوية	نسب الزيادة السنوية	نسب الزيادة السنوية	عدد الفصول	متوسط كثافة الفصل
٧٦/٧٥	١٢٣٩٠٢	-	١٧٦١	-	٣٢٨٧٤	٤٠-٣
٧٦	١٤٣٥٥٢٩	٧٢	١٨٢٠	٧٢	٣٥٨٨٨	٤٠-٧
٧٧	١٥١٨٤٧٨	٧	٣٢٦١	٧	٣٨٥٢٨	٤٠-٣
٧٨	١٥٤٧٣٠٨	١٩	٣٣٢٩	١٩	٣٩٦٥٧	٣٩-٤٤
٧٩	١٥٣٦٤٦٢	-	٣٣١٩	-	٣٩٥٢٩	٣٩-٣
٨٠	١٥٧٤٣٣٣	٣١	٣١٩٩	٣١	٣٩٤٣٧	٣٨-٦
٨١	١٦٥٥٢٩٤٩	-	٣١٣	-	٤٠٣٦٠	٣٩-٩
٨٢	١٧١٦٩٧٩٨	٧١	٣١٥١	٧١	٤٢٥٦٧	٤٠-٩
٨٣	١٨٩٤٤١٩	-	٣٢٤٩	-	٤٥١٨٦	٤١-٥
٨٥/٨٤	٢٠٠٠٠٨٧	٦	٣٣٨٥	٦	٤٨٢٢٩	٤١-٥
٩١/٩٠			٦٣٩٤			٤٢

المصدر : ١ - المصدر السابق . صفحات متعددة.

2 - Solimaon, A. A. The Current Status of Pre - University Education and Its Regional Disparity in Egypt, Cairo, C.D.C. 1994. P. 12.



(١٩٨٥)

أما بالنسبة لكثافة الفصول في المرحلة الإعدادية فقد كانت كثافة الفصل ٤٠ تلميذاً / فصل عام ١٩٧٠. ارتفعت بعد ذلك لتتقرب من ٤٢ تلميذ / فصل عام ١٩٨٢ ثم إلى ٤٢ تلميذ / فصل عام ١٩٩٠/١٩٩١ وكان من الممكن أن ترتفع عن ذلك لولا انخفاض نسبة الاستيعاب وارتفاع نسب التسرب إلى حد ما.

وفي التعليم الثانوي ارتفعت كثافة الفصول باطراد بين ١٩٥٥/٥٤ ومابعدها، فقد بلغت في السنة الأولى ٣١٢ تلميذاً / فصل وارتفعت عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ تلميذ/ فصل ثم إلى ٤٠ تلميذ / فصل عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨١، ومع جهود الوزارة وتشجيع التعليم الخاص بلغت النسبة ٣٩ تلميذ/ فصل عام ١٩٨٧/٨٦، ولو كانت نسب الاستيعاب كاملة ولا يوجد تسرب لارتفعت الكثافة عن ذلك.

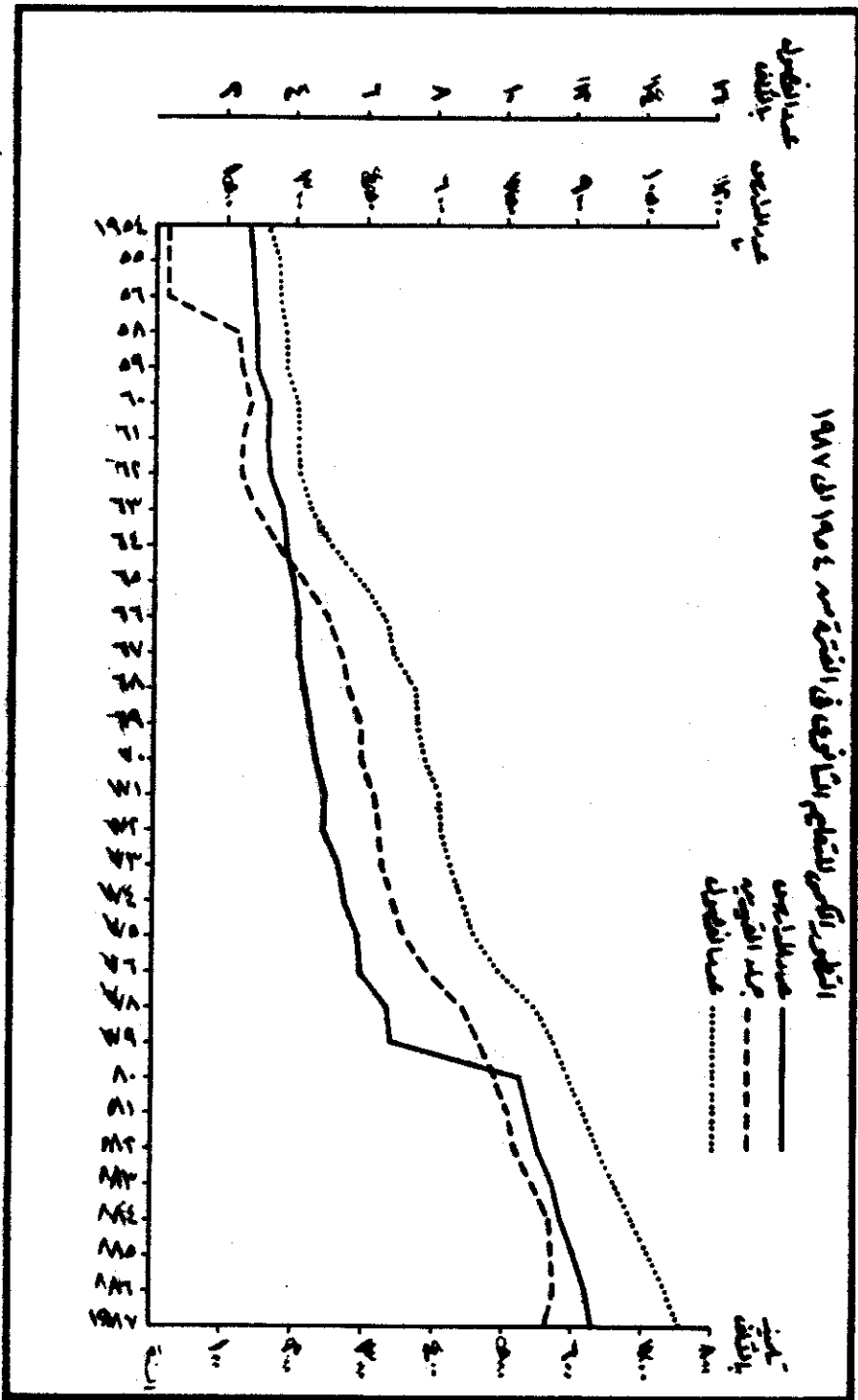
جدول رقم (٩)

تابع التطور الكمي للتعليم الثانوي في الفترة ٧٠ -

١٩٩١م

كثافة الفصل	عدد الفصول	جملة التقيمين	عدد المدارس	العام الدراسي
٣٨ر٤	٧٧٥٧	٢٩٨٠١٧	٣٤٥	١٩٧٠
٤٠ر٧	١٢٧٣٧	٥١٧٩٩٨	٨٢٣	٨٢/٨٢
٤١٠	١٣٢٢٣	٥٤٢٢٧	٨٥٤	٨٤/٨٢
٤١١	١٣٧٣٣	٥٦٩٣٧٩٢	٨٧٧	٨٥/٨٤
٣٩ر٩	١٤٢٦٢	٥٦٩٣٦٦	٩٠٦	٨٦/٨٥
٣٩ر٠	١٤٧١٣	٥٧٣٢٤٧	٩٣٠	٨٧/٨٦
٣٧ر٦	١٥٠٣٨	٥٦٤٦٧٨	٩٤٠	٨٨/٨٧
			١٥٠٩	١٩٩١/١٩٩٠

المصدر المرجع السابق صفحات متعددة Soliman , A.A. Op Cit



(١٥٤)

استمرار مشكلة التسرب

مفهوم التسرب:

المقصود هو الانقطاع الكامل عن مواصلة التعليم حتى نهاية المرحلة، ومفهوم التسرب بهذا المعنى لا يضم حالات الهروب من المدرسة اياماً واسابيع وهو ما يعرف بالتسرب المؤقت والتلميذ المتسرب غالباً ما يتحول مع الوقت الى الامية حيث أن طبيعة ونمط الحياة خاصة في الريف تدفعه للارتداد الى الامية حيث لا يتاح له فرصه ممارسة ماتعلمه وبذلك تضيق على الدولة تكلفة تعليمه وتشكل في نهاية الامر فاقداً آخر من فواقد التعليم.

وفي الحقيقة فإن مشكلة التسرب تعد اخطر من مشكله الرسوب.

حيث أن المتسرب في الغالب لا يدرك اهمية التعليم وبالتالي لا يستفيد من المدة التي قضاها في المدرسة، وهذا النوع سرعان ما يرتد الى الامية.^(١)

وقد بلغت هذه المشكلة ابعاداً خطيرة في سنوات مختلفة فقد وصلت نسبة التسرب عام ٦٢/٦١ إلى ١٠٪ ووصلت عام ١٩٧٩/٧٨ الى ٢٠.٥٪، ^(٢) وهي بصفة عامة نسبة مرتفعة، وهي مرتفعة بين البنات عنها بين البنين، فبينما وصلت بين البنين عام ١٩٦٦/ ١٩٦٢ الى ٩٪ كانت بين البنات ١١.٧٪، ووصلت عام

١ - راجع : (١) المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. المسح الاجتماعي الشامل

للمجتمع المصري، المجلد العام، القاهرة، ١٩٨٥ ص ٧٥٧.

ب - عزه عبد العزيز سليمان (١٩٨٧) التعليم. مرجع سبق ذكره ص ٥٥.

٢ - المركز القومي للبحوث الإجتماعية. المرجع السابق ص ٧٥٧.

١٩٧٩/٧٨ بين البنين الى ٤٧٪ وارتفعت بين البنات الى ٥٨٪ ، وقد حاولت وزارة التربية والتعليم حل هذه المشكلة عن طريق افتتاح مدارس الفصل الواحد، ومن العوامل التي أدت الى ارتفاع نسبة التسرب ارتفاع حجم الأسرة وأسباب اجتماعية ناتجة عن زيادة السكان، بالإضافة الى عوامل إقتصادية^(١)

ومن مظاهر التسرب ايضاً عدم استكمال المراحل التعليمية وهذا له علاقة ايضاً بالاستيعاب، وهو تسرب بعض التلاميذ بين مرحلة تعليمية وأخرى، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة المقيدين سنة بعد أخرى (١٩٦٩/٦٨ - ١٩٨١/٨٠) إلا أن نسبة التسرب بعد الابتدائية تبلغ نحو ٤٠٪ من التلاميذ.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي فبمقارنته اعداد التلاميذ المقيدين في التعليم الثانوي، ونسبتهم إلى جملة التلاميذ المفترض قيدهم بالمرحلة، يتضح ارتفاع نسبة المقيدين إلا أن لاتزال هناك أكثر من ٥٠٪ . ومن هم في سن التعليم الثانوي غير مقيدين بتلك المرحلة لمراسة الأمر الذي يوضح ان هناك تسرياً. مع ملاحظة أن هناك عوامل اقتصادية واجتماعية وراء ارتفاع نسبة التسرب في هذه المرحلة.

عدم الوصول إلى الاستيعاب الكامل

تعتبر هذه المشكلة من أهم المشكلات التي تواجه التعليم الإبتدائي والإعدادي ايضاً وفي التعليم الإعدادي والثانوي تضيق الفجوة بين المقيدين والمفترض قيدهم،

١ - راجع معالم عبد العزيز محمود ، الموقفات الاجتماعية والاقتصادية لتخطيط التعليم : دراسة تطبيقية على ظاهرة التسرب في التعليم الإبتدائي في مصر. رسالة دكتوراه غير منشورة. أدا ب عين شمس ١٩٧٥. ص ٨٩ - ١٢٤.

والتي سبقت دراستها، ولكنها أكثر في التعليم الإبتدائي نحو الأمية من خلال الإلزام.

وقد وصلت نسبة الاستيعاب قبل الثورة (١٩٥٢/٥١) إلى ٤٠٪ ووصلت في عام ١٩٨٠/٧٩ إلى ٨٤٫٧٪ أما نسبة الاستيعاب في البنات كانت أقل منها بين البنين وبينما وصلت نسبة الإستهيعاب العامة عام ١٩٧٨/٧٧ إلى ٨١٫٩٪، نجد أنها كانت بين البنات ٧٢٫٦٪ وبين البنين ٩١٫١٪^(١) وتشير بعض الدراسات الى أن نسبة الالتحاق بالمدارس الإبتدائية إلى مجموع الاطفال في سن ٦ - ١٢ سنة عام ١٩٧٠/٦٩ نحو ٥٣٪ فقط.^(٢)

وتشير الدراسة المذكورة إلى أن نسب الزيادة في أعداد المهين/ المقيدات كانت أقل من نسبة النمو في أعداد السكان في سن الإلتحاق (٦ - ١٢ سنة) والتي تقدر بحوالي ٢٢٪ خلال الفترة ٧٠/٦٩ - ١٩٧٩/٧٨ باستثناء عام ١٩٧٢/٧١، مما انعكس في الانخفاض المستمر لنسب الاستيعاب حيث لم تتواكب جهود التوسع في التعليم الزيادة السكانية الحاصلة مما ترتب عليه تزايد نسب الإضمائات المتتالية في كل عام من الاطفال المحرومين من التعليم ومايستلحق ذلك من تزايد مستمر في الأعداد المطلقة للاميين.

١ - المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ١٩٨٥ مرجع سبق ذكره ص ٧٥٦ -

٧٥٧ .

٢ - ماجدة إبراهيم وعفاف نخلة. قياس معايير الكفاءة الداخلية والخارجية لنظام التعليم. سلسلة اوراق عمل بحثية رقم ٦ . معهد التخطيط القومي. القاهرة .

١٩٨١ . ص ٢٠ .

٣ - المرجع السابق ص ٢١ .

جدول رقم (١٠)

نسبة القيد في التعليم الابتدائي عام ١٩٩٠ م

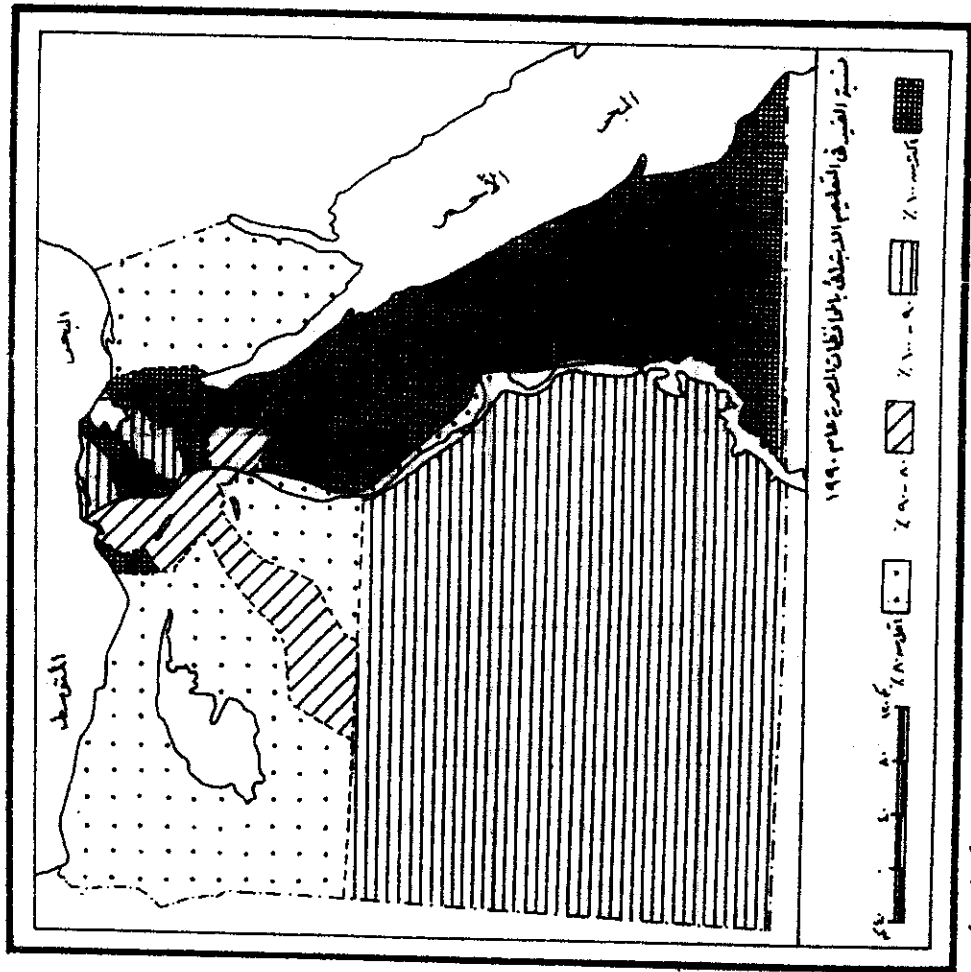
التعليم اساسي		نسب القيد الاجمالية %		المحافظات
اعدادي ١٩٩٠	ثانوي ١٩٩٠	اجمالي ٩٩٠	ابتدائي ١٩٩٠	
٧٠	٩٢٩	١٠٢٦	٩٩٢	القاهرة
٥٧٢	٨١	١٠٨٢	٩٧	الاسكندرية
٧٥٦	٨١	٩٧٤	٩٠٩	بورسعيد
٦٢٤	٩٨٦	١٠٦٦	١٠٢٦	السويس
٦٦	٨٩١	١٠٥	٦٤٦	المنيا
٥٤١	٨٢٨	١١٤٦	١٠٠٩	دقهلية
٥٢٨	٤٠٨	١٠٤٨	٩٥	الفيوم
٢٨٦	٧٠١	٩٢	٨٢٩	الشرقية
٤٦٧	٧٨٦	٩٤٩	٧٨٦	القليوبية
٢٦٩	٦٦٢	٩١٩	٨١٧	كفر الشيخ
٥٢	٧٧٧	١٠٢٧	٩٢٢	البحرية
٣٦	٧٨٥	١٠٢٧	٩٢٩	البحرية
٦	٨٥٦	١٠٠٠	٩٤٦	الاسكندرية
٤٦	٧٤٢	٩٦٦	٨٧٦	الوجه البحري
..	حفر
..	بنها
٤٢	٦٤٨	٥٨٧	٧٧٨	الفيوم
٢١٩	٢٨٩	٦٥٦	٦١٨	بنها
٢٤١	٤٥٩	٦٢٩	٦١٨	المنيا
٢٢٧	٤٧٢	٦٠	٥٥	المنيا
٢٢١	٥٦٧	٦٩٢	٦٤٦	المنيا

تابع جدول رقم (١٠)

نسبة القيد في التعليم الابتدائي عام ١٩٩٠م

المحافظات	نسب القيد الاجمالية %		التعليم اساسى	
	اجمالي ٩٩٠	ابتدائى ١٩٩٠	اعدائى ١٩٩٠	ثانوى ١٩٩٠
سوهاج	٦٦٧	٧٢٥	٥٧٢	٢٦٢
قنا	٧٢	٧٨٢	٦١٩	٢٧٩
اسوان	٩١٦	٩٧٥	٨٢٣	٥٢
الوجه	٦٦٩	٧٣١	٥٦٧	٢٤
القلي
حضر
ريف
البحر الاحمر	٩٣٦	١٠٠١	٨٢٨	٥٧
الوادى الجديد	٩٨٢	٩٤٥	١٠٣٦	٨٣
مرسى مطروح	٥٢٦	٦٣٧	٢٨١	٢٣٣
شمال سيناء	٧٢٨	٧٦٦	٦٦٣	٤٧
جنوب سيناء	٤٠٤	٦٠٨	٢٢٤	١٨٣
محافظة المنوف	٧٤٦	٧٩٤	٦٦٨	٤٨
حضر
ريف
مصر	٨١٩	٨٩٢	٧٠٨	٤٦
حضر
ريف

المصدر: مصر تقرير التنمية البشرية ١٩٩٤ معهد التخطيط القومى ص ١٢٤.



ومن دراسة الجدول رقم (١٠) يتضح أن رغم زيادة استيعاب الفصول عن المقرر لها، وهذه مشكلة (كثافة الفصول) كما تحدث في المحافظات الحضرية باستثناء بورسعيد، فإن هناك نسبة عدم إستيعاب كبيرة في المحافظات الريفية وتصل نسبة القيد في الابتدائي ٦٠٪ في المنيا وفي جنوب سيناء.

وهي بصفة عامه اقل من ٩٠٪ في الوجه القبلي بإستثناء أسوان. وهذا مؤشر خطير على التتميه كما ان القيد الذى يسجل اكثر من ١٠٠٪ المسجل فى بعض المحافظات يحد من كفاءة العملية التعليمية. فى حالة عدم كفاءة المباني والمدرسين

تطور نصيب التلاميذ من الانفاق على التعليم

سوف نقصر دراستنا على الانفاق فى التعليم الإبتدائى لأهميته فى التأسيس الدراسى للتلاميذ بصفة عامه، ولتأثير ذلك على مراحل التعليم الأخرى، ولتأثره بالزيادة السكانية فعلى الرغم من التزايد المستمر فى الانفاق على التعليم فى مصر الا أن نصيب التلميذ / التلميذه من اجمالى الإنفاق على التعليم الإبتدائى فى مصر مازال منخفضاً بصورة واضحة ويرجع ذلك بالطبع باستمرار اضافة أفواج هائلة من التلاميذ للمدارس سنوياً نتيجة لخصوبة وزيادة السكان (راجع كثافة الفصول وعلاقته بالالزام. ويعتبر هذا المعدل منخفضاً بالمقارنة مع كثير من الدول وايضاً بالمقارنة بالمعدلات المثلى لنصيب الطالب من الأتفاق على التعليم فى هذه المرحلة.

ويوضح الجدول رقم (١١) تطور نصيب التلميذ من الانفاق العام على التعليم فى المرحلة الإبتدائية فى بعض السنوات المختارة.

جدول رقم (١١)

نصيب الطالب من الإنفاق

السنة	نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم في مصر (بجنايات مصرية)	نصيب التلميذ من الإنفاق على التعليم في أمريكا الشمالية	المعدلات التي للإنفاق في المرحلة الابتدائية	(%) للإنفاق على التعليم في مصر كنسبة من المعدلات التي
٦٥	٢٣٠٧٩ (١)	٤٠٧٢-٣ (٢)	٥٥٨ (٣)	٨٠ -
٧٠	٢٧٠٢٧	٤٨٨٩٠	٥٧٤٣	٨٠ - ٧
٧٥	٣٩١	٦٨٨٨٨	٦٠٣٥	٧٧ - ٢
٧٦	١٤٠٦	٧٦٦١٧	٦٠٩٥	٧٦ - ٥

المصدر : ١ - Unesco. Statistical Yearbook, 1978 - 79.

٢ - سهير أبو العينين مرجع سابق . ص ٢٠ - ٢٣ .

ويوضح الجدول المرفق ان :

- ١ - نصيب التلميذ من الإنفاق العام على التعليم قد بلغ ٢٣٨٨ جنيه في مقابل ٢٠٤٧٧ جنيه في أمريكا الشمالية أي ثلث ذلك عام ١٩٦٥ ، أما في عام ١٩٧٦ فإن ما ينفق على التلميذ المصري ١٧/١ مما ينفق على التلميذ الأمريكي .

- ٢ - لم تعد نسبة الإنفاق الفعلى إلى الإنفاق الامثل ٨٠٪ عام ١٩٦٥ وهى نسبة تنخفض باستمرار لتصل الى ٧٦٪ عام ١٩٧٦.
- ٣ - يشهد الإنفاق على التعليم ارتفاعاً مستمراً، إلا أن نصيب التلميذ منه ينخفض باستمرار ويرجع ذلك لزيادة الأوجاج من التلاميذ التى تتضمن الى التعليم الإبتدائى كنتيجة للخصوبة وزيادة السكان.
- ٤ - يعود السبب فى تدنى نصيب التلميذ من الإنفاق بالإضافة الى زيادة السكان لفترة الموارد بصفه عامه فى مصر وعدم كفايتها لتفطيه القطاعات الخدمية كلها. (١)

الخدمات الصحية

تهتم الدول بنشر الخدمات الصحية لافراد الشعب لتحقيق الرفاهية وتحرض الدول على تقديم الخدمات كما وكيفا وذلك لاسباب تتعلق بمكانتها بين الدول، إلا أن زيادة السكان تتسبب فى قصور بعض أوجه الخدمات الصحية، خاصة تلك التى تتطلب استثمارات كبيرة كبناء المستشفيات المتخصصة وانتشارها فى انحاء الدول، وتبذل الدول جهودا هائلة فى مجال الصحة، خاصة فيما يتعلق بالكوادر العاملة فى هذا المجال نظراً لنشر التعليم الفنى الطبى المتوسط والعالى فى مجال التوسع

١ - عزه عبد العزيز سليمان، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.

فى التعليم الجامعى بكافة كلياته، اذ تقدم معظم الجامعات ال ١٢ فى مصر، كليات للطب وتقدم بعضها تعلم التمريض او الصيدله او طب الاسنان وتخرج هذه الكليات سنوياً أعدادا كبيرة من الاطباء والعاملين فى المهن الطبية، واصبح هناك توزيعاً جغرافياً اكثر انتشاراً عما كان عليه فى الماضى عندما كانت القاهرة والاسكندرية والمناطق الحضرية المختلفة تستأثر بنسبة كبيرة من الاطباء والمستشفيات والعاملين فى الخدمات الطبية.

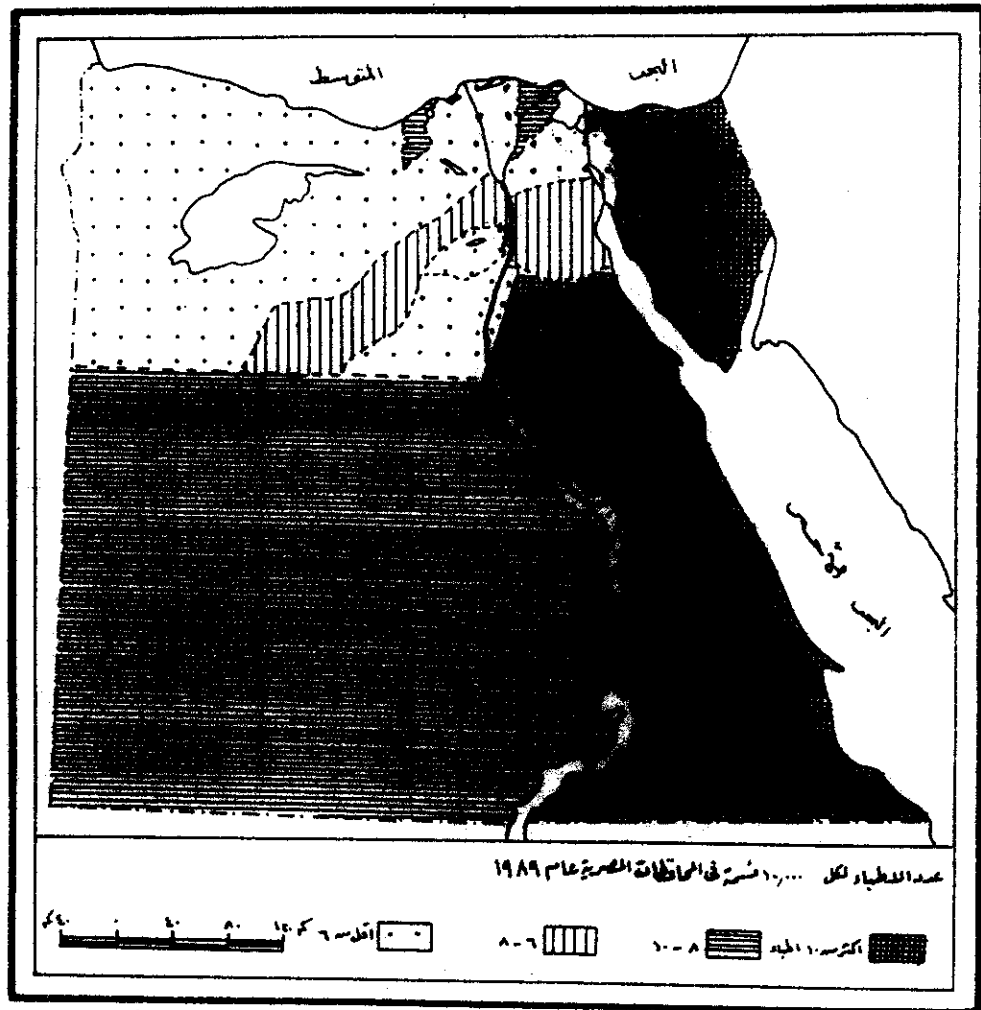
وسيحاول هذا المبحث ان يدرس مجموعة من المؤشرات الصحية لبيان ما اذا كانت هناك علاقة بين زيادة السكان وكفاية هذه الخدمة أم لا وهذه المؤشرات هى عدد الاطباء لكل ١٠٠٠ من السكان وكذلك. نصيب كل الف من السكان من اطباء الاسنان وكذلك الصيادلة وهيئات التمريض وعدد الاسرة لكل ١٠٠٠ من السكان ونصيب الفرد من الاتفاق على الصحة مع تحليل هذه المؤشرات تحليلاً علمياً موضوعياً.

عدد الاطباء لكل ١٠٠٠ من السكان

توسعت الدولة فى انشاء كليات الطب بعد أن ظلت قاصرة حتى أوائل السبعينات على اربع كليات فقط هى قصر العينى والاسكندرية وعين شمس واسيوط ثم انتشرت فى طنطا والمنصورة والزقازيق والمنيا وغيرها من الجامعات، الامر الذى أدى إلى تخرج دفعات متتالية من الاطباء ومع اتباع نظام التكليف أمكن توزيع الخريجين الجدد من الاطباء على جهات الدولة المختلفة ريفياً وحضرها فى المناطق الصحراوية والوادي والدلتا وغيرها.

فى عام ١٩٨٥ بلغ اجمالى عدد الاطباء البشريين فى مصر ٣٣٠ و ٢٨ طبيباً
بشرى فى مقابل ١٩٢٤٤ طبيباً فى عام ١٩٨١ أى بزيادة قدرها نحو ١٢٪ سنوياً
خلال المدة ١٩٨١ - ١٩٨٥ (١) ، وهذا اكبر من المعدل العام لنمو السكان مما يؤثر
على نصيب الفرد، ولذلك يتحسن الوضع باستمرار بالنسبة لنصيب الفرد من
الاطباء، فبعد ان كان لكل ١٠.٠٠٠ فرد، ٤٦ طبيب عام ١٩٨١، فاذا بالنسبة
تصبح ٩٠ طبيب لكل ١٠.٠٠٠ ر ١٠ من السكان ١٩٨٩ راجع الجدولين رقم (١٢)،
(١٣) الخدمة، وقد شرحنا اسباب ذلك.

١ - رجوع : وزارة الصحة. اطلس الخدمات الصحية، القاهرة، مركز المطومات
والتوثيق، ١٩٨١ - ١٩٨٥.



شكل (٢)

جدول رقم (١٢)

تطور المؤشرات النسبية لموقف الاطباء البشريين فى محافظات
ج.م.ع خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م

١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	المحافظات
ط. بشرى لكل ١٠.٠٠٠ نسمة	ط. بشرى لكل ١٠.٠٠٠ نسمة	ط. بشرى لكل ١٠.٠٠٠ نسمة	ط. بشرى لكل ١٠.٠٠٠ نسمة	ط. بشرى لكل ١٠.٠٠٠ نسمة	
٧٥٣	٦٢٦	٦٦١	٦٦٣	٤٨٦	القاهرة
٩٩٦	٧٦٥	٦٢٥	٦٤	٦	الاسكندرية
٩٥٧	١٠	٨٠٢	٨٨٧	٨٣٦	بورسعيد
١٢٥١	١٤٤٣	١١٨٨	١١٢٦	٧٢٨	السويس
٥٩٧	٦٤٤	٤٨٤	٥١١	٥١١	الاسماعيلية
٢٦٣	٢٧٣	٢٤١	٢٨٤	٢١٩	البحيرة
٨٢	٦٦	٦٤٨	٦٦٥	٦٢٧	دمياط
٥٩٨	٦٣٤	٥٥٤	٢٩٦	٤٠٨	كفر الشيخ
٥٧٧	٥٤٥	٥٣٤	٥١٩	٤٥٥	الغربية
٦٥٩	٧٥٥	٦٥٦	٦٨٤	٥١٥	الدقهلية
٢٣٦	٢٥٧	٢١٦	٢٦٥	٢٤٧	الشرقية
٤٤٥	٤٢٧	٤١٧	٤٠٤	٤٠٩	المنوفية
٢٩	٤٢٥	٤٣٧	٤٠٦	٢٩	القليوبية
٦٣٦	٦٩٧	٦٦٥	٦٦٥	٥٦٧	الجيزة
٤١	٢٦٣	٢٧٤	٥٦٦	٢٩٥	الفيوم
٦١١	٦٣٦	٢٩٢	٤٠٢	٤١٣	بنى سويف
٢٦٦	٢٥٤	٢٥	٢٤٩	٢١٦	المنيا
٧٢٧	٧٧٥	٥٩٩	٥٩٥	٤٩٩	اسيوط
٤٦٩	٤٧٦	٤٧٧	٤٥٢	٤٦١	سوهاج
٢١٩	٢٣٢	٢١٥	٢٢٩	٢٧٢	قنا
٦٦١	٨٧	٨٩٦	٦٨٦	٧٠٥	اسوان
٢٥٦	٢٨٢٤	٢٠	١٣٦٩	١٠٣٢	البحر الاحمر
٨٩٦	١٤١١	١٠	٨٠٦	٧٥	الوادى الجديد
١٤٥	١٢٨٦	١٠	٨١	٨٣٩	مطروح
٢٤٤٢	١٥٤٢	١٥٨٤	١٢٤١	٢٣٠٥	شمال سيناء
٥٠٣٨	٥٤٥٨	٥٦٩٦	١٩٠٥	٨٦٤	سيناء
٥٩	٥٧٧	٥٢٦	٥٢٢	٤٦	الاجمالي

المصدر : وزارة الصحة ، أطلس الخدمات الصحية، مركز المعومات والتوثيق، وزارة الصحة

القاهرة ١٩٨١ - ١٩٨٥ م.

١ - وقد كان معدل الاطباء البشريين للسكان في سنة ١٩٥٠ هو ٢٣٤ لكل ١٠٠٠ ر ١٠ اى طبيب لكل ٤٢٦٥ نسمة، حيث كان عدد الأطباء المسجلين ٤٧٩٧ طبيياً، وفي سنة ١٩٨٠ بلغ عدد الاطباء المسجلين بعد استبعاد اثر الوفاة الى ٤٢٢٨٩ طبيياً ادى الى معدل ١٠٠٤٩ طبيب لكل ١٠٠٠٠ نسمة وما يعنى تحسين الخدمة ٤ مرات عما كانت عليه عام ١٩٥٠ (طبيب/٩٧٢ فرد) اى أن الخمة تحسنت بمعدل ٤ مرات^(١) وتحسنت مرة أخرى بعد ذلك.

٢ - تقاربت معدل النمو لعدد الاطباء بين المحافظات المختلفة فقد بلغ اعلاه في محافظة جنوب سيناء (٦٢٪) وانخفض الى ٢٪ في اسوان.

٣ - انخفضت نسبة النمو في بعض المحافظات لاسباب تتعلق بتشبعها بالاطباء كمحافظة القاهرة والغربية والدقهلية والجيزة.

- بالنسبة لنصيب الافراد من الاطباء، فقد حققت محافظة جنوب سيناء والبحر الاحمر وشمال سيناء ومطروح أعلى معدلات طبيب الى السكان في عام ١٩٨٥ برغم كونها من محافظات الحدود ، ولكل السبب في ذلك يعود إلى التمسك للأطباء في المحافظات الحضرية، ولذلك والفترة على المنافسة قد يدفع بعض الاطباء إلى تلك المحافظات ، وفي عام ١٩٨٩ بلغت هذه النسبة ١١٦ ، ١٢١ ، ١٨٥ طبيب لكل ١٠٠٠٠ نسمة في محافظات البحر الاحمر وشمال سيناء وجنوب سيناء على التوالي.

١ - المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجناحية المسح الاجتماعي . المجلد العام ص ٨٢٢.

يبدو ان التوزيع غير المتساوي للطباء على مستوى الجمهورية من ركز نحو ٣٠٪ من اطباء الجمهورية في محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس في حين ان سكانها ٢٥٦٪ من جملة سكان الجمهورية. ولعل هذا المظهر التوزيعي يدل على التمييز الواضح لسكان بعض المحافظات على الأخرى.

ويصفه عامه ترتفع نسبة الخدمات الصحية في مصر عن غيرها من الدول النامية الأخرى، ففي عام ١٩٨٨ كان هناك طبيب لكل ٩٧٠ من السكان في مصر، في حين ان هذه النسبة ١٧٠٥٠ في المغرب، ٧٩٧٠ في الفلبين، ٥٨٤٩٠ في أثيوبيا، أما الدول البترولية فكانت النسبة ٥٧٠ في الكويت ، ٧٣٠ في ليبيا، ١٦٧٠ في السعودية ، ٩٠٩٠ في ايران^(١)

طب الاسنان :

ينطبق على طبيب الانسان ، إنطبق على الطب البشرى من حيث زيادة عدد الخريجين لاسباب تتعلق بسياسات القبول بالكليات، ويوضح الجدول التالى مؤشرات طب الاسنان ومن دراسته يتضح مايلي:

ارتفع عدد اطباء الاسنان من ٣٣٢ طبيب عام ١٩٨١ الى ٥١٨٦ طبيب عام ١٩٨٥ بزيادة قدرها ٥٦ ٪ خلال الفترة ٨١ - ١٩٨٥ بسبب التوسع الافقى والرأسى في قبول الطلاب بكليات طب الاسنان أو افتتاح كليات جديدة.

وقد بلغ معدل النمو السنوى للفترة ٨٠٪ ، زاد فى السنة الأخيرة ٨٤ -
١٩٨٥ ب ١٢٪

وتشير البيانات الى أن المحافظات الأربعة الحضرية (القاهرة - الإسكندرية
بورسعيد - السويس) تستأثر ب ٢٢٦٪ من جملة أطباء الأسنان بالجمهورية فى
حين أن عدد سكانها ٢٠٦٪ من جملة سكان الجمهورية (تعداد ١٩٨٦) وهذا
هو عدم التساوى فى التوزيع على مستوى الجمهورية وقد بلغ معدل أطباء الأسنان
طبيب واحد / ١٠.٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٩ (١) راجع الجدول التالى رقم (١٣)

الصيدلة :

بلغ عدد صيدلة الجمهورية فى عام ١٩٨١ - ٢٨٢٩ صيدلى ارتفع عندهم
عام ١٩٨٥ الى ٢٨٢٢ بزيادة قدرها ٣٥٪ ، ويتناقص معدل النمو السنوى على
مستوى الجمهورية تدريجيا بسبب هجرة الصيدلة للعمل فى البلاد العربية.

- حققت محافظات بورسعيد والبحيرة والوادى الجديد ومطروح وشمال
سيناء والدقهلية وقنا وأسوان معدلات نمو سالبة.

- تزايدت نسبة الصيدلى / ١٠.٠٠٠ من السكان من ٠.٦٨ / ١٠.٠٠٠
نسمة عام ١٩٨١ الى ٠.٧٦ / ١٠.٠٠٠ فى عام ١٩٨٣ ثم الى ٠.٨ / ١٠.٠٠٠ عام
١٩٨٥ ثم انخفض الى ٠.٦ / ١٠.٠٠٠ من السكان عام ١٩٨٩ بسبب
هجرة الصيدلة.

١ - اطلس الخدمات الصحية ، سبق ذكره.

(جنولا رقم ١٢ ، ١٣) استأثرت المحافظا الحضرية الاربعة (القاهرة
الاسكندرية وبورسعيد والسويس) (١) بـ٣٧٪ من اجمالى الجمهورية فى مقابل
٢٠.٦٪ من اجمالى السكان

عدد السكان لكل ممرض / ممرضة

يوضح الجدول التالى لؤشرات النسبية لهيئة التمريض فى المحافظات
المصرية خلال الفترة ١٩٨٩/٨١ ومن دراسته يتضح مايلى :

١ - بلغ عدد اعضاء هيئة التمريض المقيدين بوزاره الصحة ٢٠٢٨٥ ممرض
وممرضه عام ١٩٨١ ارتفع الى ٣٦٢٧٥ بزيادة قدرها ١٩٪ خلال الفترة.

- يتفاوت نصيب كل محافظة من الممرضين بالنسبة لنصيبها من السكان فهناك
محافظات ينخفض نصيبها النسبى من هيئة التمريض عن نصيبها من سكان
مصر وهى محافظات القاهرة والبحيرة والدقهلية والشرقية والقليوبية
والجيزة والمنيا وسوهاج وقنا وأسوان ومطروح وجنوب سيناء فى حين ترتفع
نسب بقيه المحافظات من الممرضين والمرضات على نسب سكانها.

فيما يتصل بمعدل هيئة التمريض / ١٠٠٠ نسمة (٢) ١٩٨٩ فان هذا
المعدل يظهر تفوقاً واضحاً فى بعض المحافظات مثل بورسعيد ١٨٣ والسويس
(١٣) ودمياط ١٢٦ والغربية ١٢٤ وبنى سويف ١١٩، واسيوط ١١٧ والمنوفية

١ - نفس المرجع السابق.

٢ - وزارة الصحة. مركز المعلومات والتوثيق . بيانات غير منشورة

٨٧ ، قد ينخفض فى بعض المحافظات ليصل ١٩٢ فى جنوب سيناء ، ويرجع السبب فى هذا التفاوت إلى وجود مدارس تـمريض فى المحافظات التى ترتفع فيها النسبة أو يرجع إلى الانفاق الصحى العام والعادات والتقاليد ومواقع المحافظات.

مؤشر عدد الأسرة لكل ١٠٠٠ من السكان

اهتمت الخطط الصحية منذ بداية الستينات بمعيار حجم السكان كأساس لتوزيع الأسرة على مدن الجمهورية، وأصبح تخطيط بناء المستشفيات يقوم على أساس انشاء مستشفى عام فى المحافظة التى يبلغ عدد السكان فيها ١٠٠٠ ر ١٠٠ فرد إلى ١٥٠ ر ١٥٠ فرد ويكون عدد الأسرة بها من ١٢٠ - ١٥٠ سرير بالإضافة إلى المستشفيات القروية التى تتضمن ٢٥ - ٣٠ سريراً المقامة فى القرى والوحدات المجمعـة الريفية على أساس خدمة ١٠٠٠ ر ١٠٠ فرد من أهل الريف.(١)

١ - هبة احمد نصار. دراسة فى اقتصاديات الصحة العامة وتقييم السياسات الصحية فى مصر رسالة بكـتـوراه مقدمة لكلية الاقتصاد والطـوم السياسية، القاهرة، ١٩٨٣. ص ٣٨٩.

الجدول رقم (١٣)

تقدير موقوف الخدمات الصحية حسب الحالة ١٩٨٩/٧/١

المحافظة	عدد لكل ١٠٠٠ من السكان أصرو صحي	أسرة وزارة الصحة من ١٠٠٠٠ من السكان	طبيب ١٠٠٠٠ نسمة	طبيب أسنان ١٠٠٠٠ نسمة	صيدلي ١٠٠٠٠٠	ممرضة ١٠٠٠٠٠	عدد بالآلاف مستشفى عياد ومراكز
القاهرة	٤.٠	١.٤	٧.٥	٠.٩	٠.٦	٥.٠	٥٤٤
الاسكندرية	٣.٠	١.٢	٩.٣	٢.٣	٢.٥	٧.١	٥٣٣
بورسعيد	٣.٧	٢.٠	١٠.١	٢.٢	١.٣	١٨.٣	١٤٤
السويس	٧.١	٢.٠	٧.٢	١.٥	٠.٨	١٣.١	٢٤١
الاسماعيلية	٧.٢	١.١	٥.٦	٢.٥	٠.٣	٧.٥	١٤٧
دمياط	٢.٥	٢.١	٨.١	١.٢	٠.٧	١٢.٦	١١٦
الدقهلية	١.٥	١.٠	٨.٢	١.٠	٠.٩	٦.٠	٢٦٩
الشرقية	١.٢	٠.٩	٣.٩	٠.٤	٠.١	٤.٧	٢٤٥
القليوبية	٢.٣	٢.٠	٥.٨	٢.٤	٠.٥	٦.٧	٢٨٥
كفر الشيخ	١.١	١.١	٥.٢	٠.٩	٠.١	١٠.٢	١٩١
الدقهلية	٢.٠	١.٢	٥.٩	١.٠	٠.٤	١٢.٤	٢٤٣
المنوفية	١.٣	١.٠	٤.٠	٠.٧	٠.٣	٨.٧	٢٦٦
البحيرة	١.٠	٠.٨	٤.٦	١.١	٠.٥	٩.٠	٢٣٣
الجيزة	١.٩	١.١	٧.٢	١.٠	٠.٣	٤.٥	٢٩٦
بنى سويف	١.٤	١.٣	٤.٩	٠.٩	٠.٥	١١.٩	٢٢١
الفيوم	١.٣	١.٢	٣.٦	٠.٧	٠.٢	٧.٥	٢٢٢
المنيا	١.٢	١.١	٣.٨	٠.٣	٠.٣	٥.٧	٢١٨
السيوط	١.٧	١.١	٦.٠	١.٣	١.٢	١١.٧	٢١٦
سوهاج	١.٢	١.٠	٤.٢	٠.٥	٠.٢	٢.٩	٢٢٩
قنا	٠.٩	٠.٩	٣.٢	٠.٤	٠.٢	٣.١	٢٢١
أسوان	١.٨	١.٧	٦.٢	٠.٦	٠.٢	٤.٠	١٧٣
مطروح	١.٩	١.٨	٥.٩	٢.٧	٠.٥	١٣.٧	٢٠
الوادى الجديد	٣.٢	٣.٢	٨.٧	١.١	٠.٦	١٢.٦	٥٣
البحر الاحمر	٣.٢	٢.٨	١١.٦	١.٤	٠.٩	١٢.١	٢٤
شمال سيناء	٢.٠	٢.٠	١١.١	١.١	٠.٣	١١.٥	٤٣
جنوب سيناء	٢.١	١.١	١٨.٥	٢.٥	٠.٤	٣.٢	٢٦
الجمهورية	٢.٠	١.٣	٥.٩	١.٠	٠.٦	٧.٢	٢٦٠

وزارة الصحة - مركز المعلومات والتوثيق - بيانات مختلفة

ويوضح الجدول رقم (١٢) نصيب الافراد من الاسرة في مستشفيات وزارة الصحة.

- انخفض نصيب الفرد من الأسرة في المستشفيات بفعل الزيادة السكانية فبعد أن كان نصيب الفرد من أسرة القطاع الصحي ٢ سرير لكل ١٠٠٠ نسمة عام ١٩٨٢ انخفض الى ١٫٩ سرير. عام ١٩٨٥^(١) ثم عام ١٩٨٩ الى ١٫٠٠٠ ر ١٠ نسمة ، رغم الإنفاق الحكومي وذلك نتيجة لزيادة السكان.

أما أسرة وزارة الصحة فقد انخفضت النسبة من ١٫٣ سرير لكل^(٢) ١٠٠٠ ر ١٠ نسمة عام ١٩٨٩ إلا ان النسبة ظلت ثابتة من عام ١٩٨٢ رغم الإنفاق الحكومي، ويرجع ذلك الى زيادة السكان.

وعلى مستوى التوزيع الاقليمي فقد حققت محافظات القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس دمياط القليوبية والجيزة والبحر الأحمر والوادى الجديد وسيناء الجنوبية معدلات اكبر من النسبة المتوسط لاجمالي

١ - عزه عبد العزيز سليمان. دراسة تطيلية لمستوى الخدمات الصحية في محافظات ج . م . ع (سلسله دراسة التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠٠٠) يناير ١٩٨٧ . ص ٥٧ .

٢ - عزه عبد العزيز سليمان ١٩٨٧ . مرجع سبق ذكره ص ٥٨ .

الجمهورية.

- وحقت باقى المحافظات نسبة اقل من المحافظات السابقه .

- تشمل النسبه معدلات الفل فى المحافظات الحضريه وفى المحافظات

الصحراوية بسبب السكان.

نصيب الفرد من الإنفاق الصحي

زادت ميزانية وزارة الصحة من ٣١٢ ٧١٠٥ جنيهاً سنة ١٩٥٠ إلى ١٧٩٣١٢٠٠٠ جنيهاً عام ١٩٨٠، وإذا قارنا الميزانية المتخصصة لوزارة الصحة بالنسبة لميزانية الدولة نجد أن هذه النسبة بلغت ٣٧٪ في ١٩٥٠ انخفضت سنة ١٩٨٠ لتصل إلى ٢٣٪ على الرغم من الزيادة السكانية المستمرة زاد أيضاً نصيب الفرد من ميزانية وزارة الصحة حيث بلغ ٤٢٤ قرشاً عام ١٩٨٠ مقابل ٦٣ قرشاً عام ١٩٥٠، وهذه الزيادة ظاهرة نظراً لإختلاف القيمة الشرائية خلال هذه الفترة. (١) أما باستخدام الاسعار الثابتة فإن نصيب الفرد اقل من ذلك وكانت نسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج القومي ١٣٪ عام ١٩٦٧/٦٦، انخفضت إلى ٩٪ عام ١٩٧٩ (٢). وقد إنخفضت نسبة الإنفاق الصحي إلى الانفاق العام من ٤٦٪ عام ١٩٦٧/٦٦ إلى ٢٧٪ عام ١٩٧٩ مما عكس اسباب عدم تحقيق بعض أهداف الخطة الصحية المقرره في هذه الفترة. وفيما يتعلق بالإختلاف الإقليمي لنصيب الفرد من الإنفاق الصحي تتميز محافظات الحدود والوادي الجديد والبحر الأحمر بالإرتفاع النسبي في الانفاق الصحي العام على الأفراد حيث تشير هذه البيانات إلى الأهمية الخاصة التي وجهتها وزارة الصحة إلى هذه المحافظات وذلك لإفتقار

١ - راجع : (أ) المسح الإجتماعي الشامل. مجلد الصحة.

ب - هبه أحمد نصار . مرجع سبق ذكره ص ٢٨٠ ومابعدها .

٢ - المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية. المسح الإجتماعي الشامل مجلد الصحة.

هذه المناطق إلى وجود خدمات طبية أخرى وبالإضافة إلى ذلك فإن هذه المحافظات تتمتع بارتفاع نسبي للإنفاق الصحي على الفرد بسبب قلة السكان في هذه المناطق.

تنخفض معدلات الإنفاق الصحي على الفرد في بعض محافظات الوجه القبلى (سوهاج - اسيوط ، المنيا) عنها في محافظات الوجه البحرى بالرغم من عدم التباين الواضح في المعدلات بالنسبة لمديريات الشؤون الصحية بمحافظة القاهرة بالرغم من تميز القاهرة من حيث الإنفاق الصحي العام للفرد، وذلك بسبب حجم السكان الكبيرة، وتواجد هيئات صحية عامة وخاصة كثيرة بالمحافظة بالإضافة إلى الديموان العام لوزارة الصحة ومديرية الشؤون الصحية وبلغ متوسط الإنفاق الصحي العام على مستوى الجمهورية حوالى ٦٢٤ جنيه عام ١٩٨١/٨٠ بينما تفوقت محافظات الحدود والقاهرة وبورسعيد والاسكندرية واسيوط واسوان على هذا المعدل^(١)

وزارة الصحة المليار جنيه ١٩٩٤ الا ان الاهتمام بالطب الوقائى وبعض قطاعات الصحة، فان نصيب الفرد من الإنفاق العلاجى منخفض بشكل واضح، والفارق ايضا ملحوظ بين الريف والحضر.

وما سبق يتضح أثر زيادة السكان الى الطلب على الخدمات ،

١ - راجع : ١) المسح الإجتماعى الشامل، مجلد الصحة.
ب - هبة أحمد نصار . مرجع سبق ذكره ص ٢٨٠ وما بعدها .

والمرافق، وتراكم بعض المشكلات فى هذه القطاعات، بسبب عدم قدره الانفاق الحكومى على تحقيق كفاءه كامله فى الوفاء باحتياجات السكان لاسباب اقتصاديه وماليه واداريه ، ويتضح ان هناك تفاوتاً بين المحافظات المختلفه وانصيتها من الخدمات، وكذلك التفاوت بين الريف والحضر وفى محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى، ولاهميه هذه القطاعات لتنمية فالمنتظر ان تهتم الحكومه بالانفاق عليها لى تحقق تنمية شامله.

١ - راجع (أ) هبه نصار. مرجع سبق ذكره ص ٢٨٨
(ب) عزه سليمان. مرجع سبق ذكره ص ٨٧.

